

المحضر النهائي للجلسة العامة الثانية والثلاثين بعد الاربعمائة

المعقودة في قصر الامم بجنيف
يوم الخميس ٢٠ آب/اغسطس ١٩٨٧ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد بيير موريل (فرنسا)

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أعلن افتتاح الجلسة العامة ٤٣٢ لمؤتمر نزع

السلاح .

وأود أولاً أن أرحب ترحيباً حاراً باسم المؤتمر وباسمي شخصياً بسعادة وزير خارجية السويد، السيد ستين اندرسون ، الذي سيلقي اليوم خطابه أمام المؤتمر بصفته أول المتحدثين . ويحظى السيد اندرسون بخبرة سياسية طويلة أتاحت له أن يحتل مركزاً بارزاً في الحياة السياسية السويدية كبرلماني وكوزير . ووجوده بيننا يعكس اهتمامه الشخصي بنزع السلاح وكذلك الدور النشط الذي تلعبه السويد في هذا الميدان ، وخاصة في المرحلة الحالية من صياغة الاتفاقية بشأن حظر الأسلحة الكيميائية . وهذا الاهتمام النشط للغاية يبرز على نحو أعم مساهمة السويد الملموسة في العمل من أجل أهداف مؤتمر نزع السلاح .

ويواصل المؤتمر اليوم ، وفقاً لبرنامج عمله ، دراسة تقارير هيئاته الفرعية المخصصة والتقارير السنوي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة . ومع ذلك ، يجوز لأي ممثل ، وفقاً للمادة ٣٠ من النظام الداخلي ، أن يشير أي مسألة تتعلق بأعمال المؤتمر إذا رغب في ذلك .

وكما سبق أن أعلنت في جلستنا العامة السابقة ، سأحيل اليوم إلى المؤتمر ، بعد أن نستنفد قائمة المتحدثين ، التوصية الواردة في الفقرة ١٧ من تقرير فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية، فيما يتعلق بالمواعيد المقررة للدورة القادمة للفريق المخصص ، أي من ٧ إلى ١٨ آذار/مارس ١٩٨٨ لاتخاذ قرار بشأنها .

يوجد في قائمة المتكلمين لهذا اليوم ممثلو السويد والولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل وبولندا ومصر وسري لانكا وأستراليا واليابان وباكستان والجمهورية الديمقراطية الألمانية . الكلمة الآن لسعادة وزير خارجية السويد ، السيد ستين اندرسون .

السيد اندرسون (السويد) (الكلمة بالانكليزية) : سيدي الرئيس ، لقد اتاحت

لوفد بلادي فرصة الأعراب لكم عن تهانیه لتوليكم رئاسة المؤتمر عن شهر آب/اغسطس . غير أنني أرجو أن تسمحوا لي أيضاً أن أعرب لكم عن امتناني الخالص للكلمات الطيبة التي وجهتموها إلى بلدي والتي شخصياً وأن أبدي كذلك مشاعر الارتياح لمخاطبة المؤتمر في وقت تترأسه فيه شخصية بارزة تمثل فرنسا ، هذا البلد الذي تربطه بالسويد على مرّ القرون وشائج صداقة وتعاون . واني على ثقة من أن ما تتحلون به من سلطة وأناة وحنكة سيكون بمثابة مساهمة قيّمة في اختتام عمل المؤتمر في دورته لعام ١٩٨٧ بنجاح .

اننا نعلم جميعاً قدر ما تتطلبه المعركة من أجل السلم ونزع السلاح . فلا غنى فيها عن المعرفة ولا عن القوة المعنوية . والعنف يتغذى على الخوف . أما السلم فهو ثمرة الثقة فالقوي يبحث عن السلم . ونحن جميعاً نحتاج إلى الصبر وإلى إيمان راسخ لا تخمد جذوته .

لقد جرت في إطار هذا المؤتمر مفاوضات حول معاهدات ذات شأن ، ولكن هدف نزع السلاح لم يزل بعيد المنال .

فمنذ خمس وعشرون سنة ، اجتمعت اللجنة الثماني عشرية المعنية بنزع السلاح للنظر في مقترحات لنزع السلاح العام والكامل كانت تبدو آنذاك بعيدة الأثر . وكانت الرؤية التي انطوت عليها تلك المقترحات تحمل في طياتها بشائر النجاح .

ولكننا نعلم اليوم أن المضمون والارادة السياسية في ذلك الوقت كانا غير كافيين لتحويل الأفكار الى تعهدات ثابتة •

ومع بدء ربع القرن الثاني من عمر مؤتمر نزع السلاح ، تتجدد بقوة الروى التي ترنو الى نهاية سباق التسلح • وثمة علامات على أن الأمم بدأت تتطلع بجدية الى أساس جديد وأمتن للأمن الدولي •

والارادة السياسية تمثل أحد المقتضيات الواضحة لتحقيق انجازات نحن في أمس الحاجة اليها في ميدان نزع السلاح • بيد أن العمل الشاق والواقعية هما أيضا من الصفات المطلوب توافرها في الوفود المجتمعة حول هذه المائدة • ذلك أن أعضاء هذا المؤتمر يتحملون مسؤولية خاصة • وينبغي أن يضم المؤتمر أمما أخرى يمكنها ، بالتزامها وقدراتها ، أن تسهم فيه اسهاما مفيدا •

وفي أحد المجالات أثبت هذا المؤتمر ، في السنوات الاخيرة أنه قادر على احراز قدر هام من التقدم • فالمفاوضات الجارية بشأن اتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية يمكن أن تفضي الى أول معاهدة شاملة وقابلة للتحقق بالكامل ، في مجال نزع السلاح • وهذه المفاوضات تعالج مشاكل قانونية وتقنية معقدة ومتشابكة • وكان عليها أن تستكشف أرضا جديدة • ومن المقرر ، عندما يبدأ نفاذ الاتفاقية ، تدمير فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل ، وازالتها مع مرافق انتاجها •

ولا يخفى على أحد ما تنطوي عليه هذه الآفاق من آثار سياسية • فان التوصل بنجاح وفي وقت مبكر الى عقد اتفاقية للأسلحة الكيميائية سيكون دليلا ذا وزن لقدرة هذا المحفل المتعدد الأطراف على أن يعالج ، سياسيا وتقنيا ، المشاكل المعقدة • كما أنه سيعزز من ثقة الحكومات في النهج المتعدد الاطراف ازاء الأمن • ويجب الا نسمح بفقدان هذا الزخم • فالأسلحة الكيميائية تستخدم في نزاع مسلح دائر في الوقت الحاضر ، هذا بالإضافة الى أنه يجري الآن انتاج واستحداث أجيال جديدة من هذه الأسلحة • وهذه الحقائق تبرز ما يتسم به الموضوع من الحاج • كما أنه يؤكد على ضرورة بذل جهود جادة في سبيل التوصل الى العالمية في التقيد بهذه الاتفاقية •

والأسلحة النووية التي انجبتها احوال الحرب العالمية الثانية تضعنا أمام أوضاع جديدة • وقد عاد بنا تراكم أسلحة التدمير الشامل ، مرة أخرى ، الى حقبة العلاقات الدولية القائمة على التسلح • فأى هجوم نووي واسع النطاق لن يدمر العدو وحده فهناك دلائل قوية على أن مثل هذا الهجوم سيخلف آثارا تودي بكل حياة على كوكب الأرض • ومن ثم ، يمكن القول ان الأمن القائم على القوة النووية يقلل من أمن الدول بدلا من أن يزيده •

وفي العصر النووي ، ينطوي الأمن المطلق بالنسبة لدولة ما على عدم أمن مطلق بالنسبة للدول الأخرى •

ولا يسهم التفكير الاستراتيجي النووي ، بتعقيده التكنولوجي وحساباته المتشابكة ، في حل المشاكل الجوهرية التي تواجه عصرنا • وما يغفل عنه الاستراتيجيون النوويون عند وضع تصوراتهم هو أن الأمن الدولي مشكلة سياسية لا مشكلة تكنولوجية • والدبلوماسية النووية لا تقدم أي حل لمشاكل الأمن الاجتماعي والاقتصادي في بلدان العالم الثالث • كما أنها لا تقدم حلولا للآزمات السياسية في الشرق الأوسط والجنوب الافريقي وأمريكا الوسطى وأفغانستان وجنوب شرقي آسيا •

كذلك فان كميات الأسلحة الهائلة المتراكمة في أوروبا لا تسهم بأي شيء في تسهيل مواجهة أوروبا لمشاكلها السياسية • بل انها ، على العكس من ذلك ، لا تفيد الا في الابقاء على الانقسام وعدم الثقة والتوتر •

فالمشاكل الكبرى في عصرنا هذا تتجاوز من بعيد التنافس بين الشرق والغرب • فهي مشاكل عالمية ، واقتصادية في أغلب الأحيان ، كما يتضح من مسألة ديون العالم الثالث • والبلدان الصغيرة تتعرض للتخويف والتهديد • ويبقى الفقر والموت جوعا والامية والقهر والظلم العنصري من مصير مئات الملايين من البشر • كذلك فان بقاء الانسانية ذاته ، على المدى الطويل يتعرض للاخطار بسبب الحالة البيئية العالمية : تدمير الاحراج وتلوث البحيرات والانهار وتحمضها والتصحر المستمر في مناطق شاسعة من كوكبنا •

والعلاقات المتشابكة والتطورات المعقدة لا تعدو ، من المنظور النووي ، أن تكون مجرد مفاهيم بدائية مثل الثأر والتهديد والتهديد المضاد • فلا عجب ان من أن يخيم الشبح النووي على جميع الجهود التي تبذل لايجاد تعاون دولي بين مختلف الدول •

فالدول الكبرى والقوية تهمل هذا التحدي لأن كل واحدة منها مشغولة بالآخرى ، بل أصبح لا هم لها الا التفكير فيها • وهكذا ، فانها بتكديسها المتواصل للقوة التدميرية تزيد من حدة المشاكل بدلا من أن تحلها •

وعلىنا الآن أن نرسي أساسا جديدا للأمن الدولي • فينبغي أن تحل محل سياسات السردع سياسات التعاون الدولي الموجه نحو منع نشوب الحرب • ان لجميع الأمم حقا في الأمن وهذا مبدأ واضح وراسخ في ميثاق الأمم المتحدة • لذلك يجب على السياسات الجديدة أن تؤكد من جديد بنبذ القوة باعتبارها أداة للسياسة الوطنية دون انكار لحق أي شعب في الدفاع عن الذات • وبغية جعل التعاون الدولي السلمي أداة لتحقيق الأمن الدولي ، يجب ألا تظل الأسلحة النووية والسياسات النووية هي محور العلاقات الدولية •

وينبغي ألا توجد ، بعد الآن ، " دبلوماسية ذرية " • وبدلا منها ، ينبغي أن يتحقق الأمن من خلال الجهود التعاونية الدولية • ومن اليسير على كل منا أن يسلم بأن شمة مصلحة مشتركة في البقاء يدركها الجميع ، حتى ذوو الايديولوجيات المتعارضة والخصوم السياسيون •

ولا يمكن الفصل بين الأمن ونزع السلاح • فتدابير بناء الثقة وتعزيز الأمن تمهد السبيل أمام تحقيق التقدم في مجال نزع السلاح • وفي الوقت نفسه ، يعزز نزع السلاح أمن الأمم ويدعم الثقة المتبادلة بينها •

وينحو البعض الى النظر الى نزع السلاح والحد من الأسلحة نظرة شك وتوجس ، فيزعـمـون أن نزع السلاح قد يفضي الى زعزعة الاستقرار وأن هناك دائما خطر الاصابة بخيبة أمل • والرد البديهي على هذه المزاعم هو أن مخاطر نزع السلاح تتلاشي اذا ما قورنت بأخطار سباق التسلح المستمر • فما هي العوامل التي يمكن أن تعرض توازنا عسكريا للخطر ان لم تكن هي أوجه التقدم في البحوث العسكرية وتطويرها ، التي تشكل القوة المحركة لسباق التسلح ؟ ان استتباط أنواع جديدة من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل يقوض باستمرار الأسس التي تقوم عليها أكثر النظم الأمنية توازنا ويفغذي سباق التسلح •

ان واجبنا الأساسي الذي لا بد لنا من تأديته هو منع تدمير الحضارة عن طريق حرب نووية • ذلك أننا جميعا نواجه ، في عالم نووي ، اختيارا واحدا لا غير : فاما أن نهلك معا أو نبني الأمن معا من خلال جهود موحدة ومشاريع مشتركة •

فخطر الحرب النووية يهيم الأمم جميعا بصفة مباشرة • وقد اتخذت مبادرة الدول الست كيما تبين بعض التدابير التي يمكن أن تساعدنا على انتهاج المسار الصحيح • ونعتقد أن الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها يمكنها ، على حد سواء ، أن تساهم في ذلك •

لقد كان لكل عصر اسطورة للحرب والسلام يعتز بها • وفي عصرنا هذا ، العصر النووي ، كثيرا ما نسمع أن سلاح التدمير الشامل والأخير هو الوسيلة الفعلية ، وربما تكون الوسيلة الاكيدة للمحافظة على السلم ، اذ يعتقد أن مجرد الرعب الذي تثيره الأسلحة النووية كفيلا بمنع الحرب •

وفي حين أعلن القادة السياسيون للقوى النووية الرئيسية عن اقتناعهم بأنه من غير الممكن احراز النصر في حرب نووية ومن ثم يجب ألا تنشب هذه الحرب ، فان مخططيهم الاستراتيجيين — مازالوا فيما يبدو ، يبنون بعض تصوراتهم على الافتراض المضاد : ان السيناريوهات التفصيلية لخوض الحرب توضع على أساس الاستخدام الفعلي للأسلحة النووية على مستويات مختلفة • ولذلك يستمر الاعتقاد الخاطيء والخطر بامكانية نشوب حرب نووية محدودة النطاق • وهذا الاعتقاد الخاطيء يزيـد في حد ذاته ، من خطورة نشوب حرب نووية ، سواء أكانت عن عمد أم غير عمد • وتزايد هذه المخاطر مع ازدياد دقة الأسلحة وانخفاض فترات الانذار •

ومن المؤكد أن الاستراتيجيات العسكرية لن تتغير بين عشية وضحاها • كما أنه ليس من الممكن التغلب على المعضلة النووية بمجرد بيان يصدره قادة الدولتين النوويتين الرئيسيتين • ولكن الدرس السياسي الذي يستخلص منهم سوف يقيّم قريبا على أساس التطورات الفعلية •

ومع تطور الأمور ، سيكون الاختبار الأول هو المفاوضات الخاصة باتفاق حول الأسلحة النووية المتوسطة المدى • وسيكون هذا الاتفاق ذا أهمية كبيرة ، سواء في السياق الاوروبي أو باعتباره خطوة أولى تجاه نزع السلاح النووي • ومن شأن هذا الاتفاق أن ييسر أيضا التوصل الى حلول لبعض القضايا الجوهرية في مفاوضات نزع السلاح بوجه عام ، ليست قضية التحقق أقلها شأنا • ولكننا في الوقت نفسه نواجه مخاطر تجدد سباق التسلح ، مما يهدد بتقويض الانجازات التي تحققت حتى الآن في تحديد الأسلحة •

وليس من المجدي القضاء على فئة واحدة من الأسلحة اذا ما تم تحويل سباق التسلح الى الفئات الأخرى • فالأمن والاستقرار اللذان يقال ان التكنولوجيات الجديدة توفرهما ، يمكن تحقيقهما بشكل أبسط وأرخص وأقل خطورة ، أي بتخفيضات متبادلة في الأسلحة • ولديّ قناعة بأن هذا ينطبق، مثلا ، على ميدان الأسلحة الفضائية • فأقل ما يمكن أن يقال هو أن الأثر الصافي من حيث الأمن والاستقرار مشكوك فيه • وهذا القول صحيح فيما يتعلق بالتطوير المتواصل للقوات البحرية • ان حكومة السويد تراقب عن كثب تعزيز القوات البحرية العسكرية وبصفة خاصة الآثار المترتبة على شمال أوروبا من جراء ذلك • فتطوير القوات البحرية يبعث على القلق • ولا يقتصر الأمر على منطقتنا فحسب وانما يمثل مشكلة ذات أبعاد عالمية •

ان تزايد انتشار الأسلحة النووية في البحار تطور خطير بوجه خاص • لذلك ، يلزم ادراج الأسلحة النووية البحرية في المحادثات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن خفض الأسلحة •

ان شمة حاجة الى تدابير لبناء الثقة فيما يتعلق بالبحار ، سواء على أساس اقليمي أو على أساس عالمي . ومن الطبيعي أن تسند الى هذا المؤتمر مهمة التفاوض بشأن تدابير ملموسة تكفل الأمن في البحار . ويمكن أن يتمثل أحد هذه التدابير في معاهدة متعددة الأطراف لمنع الحوادث .

شمة اتفاق في آراء الخبراء في الوقت الحاضر على أن حظر التجارب النووية سيؤدي الى وقف استنباط أنواع جديدة من الأسلحة النووية ، وسيساعد على ابطاء وتيرة سباق التسلح . كما أنه يشكل أساسا تركز عليه المعالجة الجدية لمسألة اجراء تخفيضات هائلة في الترسانات الموجودة حاليا . كما أن حظر التجارب النووية سيعطي قوة الدفع التي تحتاجها أشد الاحتياج الجهود الرامية لمنع انتشار الأسلحة النووية في بلدان أخرى .

وفي هذا الميدان ، كما في ميدان نزع السلاح بوجه عام ، يجب دائما أن يكون الهدف النهائي مائلا في الازدهان بوضوح . ومع ذلك ، ليس من الممكن أن تحل جميع المشاكل دفعة واحدة ويجب علينا ، عندما تعترضنا أية عقبة ، أن نستخدم خيالنا وواقعتنا للتغلب عليها وتحقيق التقدم حيثما أمكن . وعلى هذا المؤتمر أن يكون مستعدا لليوم الذي تصبح فيه معاهدة حظر التجارب النووية حقيقة واقعة . ويجب أن يبدأ ، دون ابطاء ، بذل الجهود لتحقيق هذا الغرض . فثمة أعمال يجب انجازها فيما يتعلق بالتحقق المناسب من الالتزام بالمعاهدة ، وبنطاقها ومحتواها على وجه الدقة .

وترحب السويد بالمحادثات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي حول هذه المسألة . ويجب أن تمثل الاتفاقات الخاصة بادخال قيود جديدة على اجراء التجارب خطوات في سبيل الوصول الى اتفاق عالمي وشامل لحظر التجارب النووية ، يتم التفاوض بشأنه في هذا المحفل . فالمسألة تعتبر عاجلة ، فقد طال انتظارنا للتوصل الى الحظر الشامل للتجارب .

وان الأمن الوطني في العصر النووي لا يمكن أن يعرف فحسب في سياق اقليمي ضيق الحدود . واشترك السويد الايجابي في الجهود الدولية الرامية الى تقليل حدة التوتر وبناء الثقة بين الدول والتوصل الى نزع السلاح بالفعل يعتبر عنصرا أساسيا من عناصر سياستها الأمنية . وتشكل الأمم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح أداتين متعددتي الأطراف تبذل في إطارهما هذه الجهود .

ولا تزال مشكلة الأمن والاستقرار في أوروبا مشكلة حاسمة للمجتمع الدولي بأسره . والاحلاف العسكرية تقف وجها لوجه على هذه القارة بقوة عسكرية مكدسة ، لم يسبق لها مثيل في تاريخ البشرية . ولهذا الوضع أسبابه التاريخية والايديولوجية والجغرافية . ويجب التصدي له من خلال التعاون والتبادل والاتصالات ، في جميع ميادين النشاط البشري . ويجب اقامة الروابط بين جميع الأمم والتغلب بالتدريج على الانقسامات الموجودة في هذه القارة .

ويحاول مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا معالجة هذه المسائل . وقد اثبت هذا المؤتمر قوة النهج المتعدد الأطراف . ففي هذا المحفل الذي تشترك فيه ، على قدم المساواة ، ٣٥ دولة صغيرة وكبيرة ، يجري بصر ارساء أسس الاستقرار والسلم .

وترحب السويد بالمقترحات المقدمة مؤخرا في اجتماع المتابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، المعقود في فيينا ، بشأن المفاوضات الأوروبية لنزع السلاح بمشاركة جميع الدول الاعضاء في الحلفين العسكريين ، ولكن في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . ومن الضروري أن يتم ، على نحو ملائم ، ابلاغ جميع الدول الـ ٣٥ بتطور سير هذه المفاوضات ، وأن تشترك هذه الدول

في التبادل المستمر لوجهات النظر بشأن المسألة المطروحة التي من الواضح أنها تهمها جميعاً •
ويجب أن يؤخذ في الاعتبار ما تشعر به جميع دول مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا من قلق مشروع تجاه
مسألة الأمن •

ويمكن أن تكون تدابير بناء الثقة على الصعيد الاقليمي مفيدة بوصفها استكمالات للاتفاقات
التي تغطي القارة بأسرها • ومن الممكن ، على سبيل المثال ، امعان النظر فيما يمكن اتخاذه من
تدابير لزيادة الأمن في أشد المناطق حساسية ، مثل منطقة الحدود بين حلف شمال الاطلسي وحلف
وارسو • وتويع السويد فكرة انشاء ممر خال من الأسلحة النووية الميدانية في منطقة الحدود بين
الحلفين العسكريين •

وتعلق السويد أهمية كبيرة على الاقتراح الخاص بانشاء منطقة منزوعة السلاح النووي في
منطقة البلدان الشمالية • ومن شأن هذا الترتيب أن يساعد على بناء الثقة ويشكل خطوة تجاه عالم
خال من الأسلحة النووية •

مع اقتراب هذا العقد من نهايته ، لانزال نواجه أخطارا تهدد بقاء الجنس البشري ذاته •
بيد أنه توجد أيضا بعض الدلالات المشجعة على امكانية المضي في مسار أكثر أمنا • ونحن نتوقع
للمحادثات الثنائية بشأن الأسلحة النووية والفضائية أن تحقق نتائج ملموسة في المستقبل القريب •
ويواصل هذا المؤتمر احرار التقدم في عمله الحيوي الهام بشأن اتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية •
والدول الـ ٣٥ المشتركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في سبيلها الى أن تبدأ مرحلة جديدة
للتفاوض بشأن تدابير بناء الثقة وتعزيز الأمن ونزع السلاح في أوروبا • وقد بدأ يبرز تفاهم حول
القضية الحاسمة المتمثلة في التحقق من الامتثال لنزع السلاح مما ينطوي على انماط جديدة للتعاون
الدولي •

وهكذا ، نجد أن ثمة تطورات جديدة تبشر بالخير • ويجب علينا هذه المرة ألا ندع الفرصة
تضيع من أيدينا • فلنعمل على ترجمة هذه التطورات المبشرة بالخير الى التزامات دولية ملموسة •
الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر سعادة وزير خارجية السويد على بيانه الهام
وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها للرئاسة • واعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الامريكية ،
سعادة السفير فريدرسدورف •

السيد فريدرسدورف (الولايات المتحدة الامريكية) (الكلمة بالانكليزية) : أود في
البداية أن انقل لكم تهاني وفدنا على رئاستكم خلال الشهر الختامي القاسي لدورة المؤتمر لعام ١٩٨٧
انه لمصدر سعادة أن نعمل تحت رئاسة ممثل أمة وشعب ترتبط بهما الولايات المتحدة منذ تأسيسها
بعلاقات وثيقة •

كما يتقدم وفدنا بالتهاني الحارة للسفيرين رودريغو من سري لانكا وازموجا من البرازيل •
ونتطلع الى العمل عن كثب معهما • ونبعث بأطيب تمنياتنا لزملائنا المغادرين : السفير سعاد
الفرارجي من مصر ، والسفير توربانسكي من بولندا ، والسفير بيسلي من كندا • وقد قدم كل منهم اسهاما
هاما في أعمال مؤتمر نزع السلاح •

ونرحب ايضا بالسيد ستين اندرسون وزير خارجية السويد الموجود معنا اليوم • وقد اصغينا
لبيانه ببالغ الاهتمام •

السيد الرئيس ، تقترب دورة عام ١٩٨٧ لمؤتمر نزع السلاح من نهايتها في وقت يشوبه التفاؤل المتجدد في مجال تحديد الأسلحة . وفي المحادثات الثنائية النووية والفضائية هنا في جنيف ، تعمل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بجد بشأن المسائل الموكلة اليهما . وفي المحادثات بشأن القوات النووية المتوسطة المدى ، ثمة أمل في امكانية التوصل الى اتفاق مـرض للطرفين في الأشهر القادمة .

وفي فيينا ، يسعى الشرق والغرب الى تطوير ولاية متفق عليها لمفاوضات جديدة حول الاستقرار في التسليح التقليدي بين الأمم الثلاث والعشرين الأشد تأثرا على نحو مباشر . وفي أواخر تموز/يوليه ، قدمت الوفود الغربية مشروع ولاية لهذا الغرض . ويستمر العمل الجاد في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، وعلى نحو خاص فيما يخص جهود متابعة مؤتمر ستكهولم الخاص بتدابير بناء الثقة والأمن ونزع السلاح في أوروبا .

وفي هذا المؤتمر هنا في جنيف ، رحب وفدنا بالمقترحات الايجابية حول الأسلحة الكيميائية التي قدمها في السادس من آب/اغسطس وزير خارجية الاتحاد السوفياتي . وفي هذا الإطار من تحسن الفرص المتاحة لاحتراز تقدم حقيقي ، أريد أن أتطرق الى بعض القضايا المطروحة أمام هذا المؤتمر .

لقد شهد عام ١٩٨٧ نشاطا متجددا في اللجان التي تعالج ضمانات الامن السلبية والأسلحة الاشعاعية . ويعود هذا بصورة أساسية الى رئاسة السفير فون شتولبناغل من جمهورية ألمانيا الاتحادية فيما يخص الحالة الاولى ؛ والى رئاسة السفير مايستر من هنغاريا ، والسيد نوماتا من اليابان ، والسيد وايارابي من اندونيسيا فيما يخص الأسلحة الاشعاعية . وقدمت نيجيريا اقتراحا جديدا بشأن ضمانات الامن السلبية ، خدم غرضا نافعا في اعادة تركيز الانتباه على المصاعب العديدة التي تتطوي عليها محاولة وضع صيغة مشتركة من الضمانات للدول التي لا تملك أسلحة نووية . ونرحب بالعودة الى طريقة أكثر عقلانية في معالجة مسائل ما يسمى بقضايا الأسلحة الاشعاعية " التقليدية " ، وما اذا كان ينبغي توفير حماية قانونية اضافية للمرافق النووية ضد هجوم عسكري . وقد بات واضحا بأن الخلافات في وجهات النظر في " المسار " الثاني ربما تكون اليوم بالفعل أكبر مما كانت عليه قبل سنوات .

وفيما يخص البند المدرج في جدول الأعمال حول تحديد أسلحة الفضاء الخارجي ، فقد واصلت اللجنة تحت الرئاسة الفعالة للسفير بوغليبيزي من ايطاليا النظر في المسائل الصعبة الموكلة اليها . ويعتقد وفدنا ان اللجنة لم تستنفد أعمالها بالكامل . ولم يقتنع وفدنا بوجود حاجة لتغيير الشروط التي يمكن للجنة في ظلها أن تواصل أعمالها .

وفيما يخص البند ٢ من جدول الأعمال ، فقد كرس المؤتمر الكثير من الوقت هذا الصيف من أجل بحث قضايا نزع السلاح النووي وذلك في جلسات عامة غير رسمية . وفي رأينا ، ينبغي للمؤتمر أن يفكر مليا ، في وقت مبكر من دورته لعام ١٩٨٨ ، فيما اذا سيكون عقد سلسلة اخرى من الجلسات غير الرسمية مثمرا أم لا .

أدى النظر في البند ١ من جدول الأعمال ، وهو حظر التجارب النووية ، الى مزيج من النتائج في عام ١٩٨٧ . وفي خانة النتائج الايجابية ، عقد فريق الخبراء العلميين ، بفضل الجهود البارعة

للدكتور دالمان من السويد ، دورتين مشمرتين لتصميم نظام جديد لتبادل البيانات السيزمية على نطاق عالمي يسمح باستخدام أوسع لكامل بيانات الأشكال الموجية أو المستوى الثاني ، ولوضع خطة لتجربته على نطاق واسع خلال وقت وشيك • وترحب الولايات المتحدة بهذا التقدم وتهنئ الخبير الكندي الدكتور بيتر باشام على اختياره كمنسق رئيسي للتجربة •

وتؤيد الولايات المتحدة تأييدا قويا العمل الهام الذي يؤديه فريق الخبراء العلميين ، ولا سيما أوجه التقدم المحرز تجاه امكانية وصول كامل وحر لجميع البيانات السيزمية من قبل جميع المشتركين في التبادل العالمي • وبغية تسهيل هذا العمل ، سوف تستضيف الولايات المتحدة حلقة تدريبية حول مراكز البيانات الدولية في واشنطن خلال فصل الخريف الحالي •

وأود الإشارة الى أن كلا من الأرجنتين والهند قد ساهمتا على مستوى الخبراء في آخر اجتماع عقد ، فضلا عن دول غير أعضاء في المؤتمر مثل الدانمرك وتركيا ونيوزيلندا • وواصلت النرويج ، وهي المرشح الغربي للعضوية في المؤتمر ، تقليدها المتبع منذ وقت طويل بتقديم مساهمات وذلك بفضل الخدمات المتفانية للأمين العلمي لفريق الخبراء العلميين الدكتور رينغدال • كما قدمت النرويج ورقة عمل قيمة حول تبادل البيانات السيزمية (CD/763) • وسيكون من المفيد لو انضمت الدول الأخرى الى تقديم تأييد مباشر لعمل فريق الخبراء العلميين • وفي خانة النتائج الأقل ايجابية ، فقد ثبت ثانياً استحالة الوصول الى توافق في الرأي حول ولاية للجنة مخصصة بمقتضى البند ١ من جدول الأعمال من أجل استئناف النظر جوهريا في المسائل الهامة المتصلة بحظر التجارب النووية مثل التحقق والتقييد والتي تم التطرق اليها في آخر مرة على هذا النحو في عام ١٩٨٣ • ويرى وفدنا أن هذا الاستئناف يظل سبيل العمل الملائم لتناول هذه المسائل •

لم يكن شمة شك أبداً حول الاهمية التي تعلقها الولايات المتحدة على التحقق الفعال من التقيد باتفاقات الحد من الأسلحة ، بما فيها تلك المتعلقة بالتجارب النووية • وقد وجد وفدنا تشجيعا في تزايد عدد الدول الأخرى التي تشاطرننا هذا الرأي •

لقد كرست الولايات المتحدة ، على مدى السنوات ، الكثير من الجهد والموارد التقنية والمالية من أجل تطوير قدرات التحقق ودعمها • انه جهد يجب الاستمرار فيه لأن متطلبات التحقق تتغير على نحو دينامي مع الفرص المتغيرة للاتفاقات ، وتطور التكنولوجيا العسكرية ، والتقييمات التي تقوم بها جميع الدول لثقتها بأن الدول الأخرى الأطراف في الاتفاقات ستفي بالتزاماتها •

لقد طورت ووزعت الولايات المتحدة منذ ربع قرن تقريبا أنظمة من التوابع وأنظمة سيزمية ، وما الى ذلك ، من أجل رصد التقيد بمعاهدة الحظر المحدود للتجارب لعام ١٩٦٣ • وطورت أساليب كهربائية لقياس قوة التفجيرات النووية الجوفية ، مثل نظام CORTEX الذي أتاح تطبيقه التصديق على المعاهدات الثنائية القائمة التي تقصر هذه التفجيرات على قوة ١٥٠ كيلوطن أو أقل •

وقد أقامت الولايات المتحدة ، بالتعاون مع العديد من الدول والمؤسسات في سائر أنحاء العالم ، شبكة أنظمة سيزمية على نطاق عالمي وجعلت الكمية الهائلة من البيانات التي جمعتها متاحة عالميا • وسيكون من المفيد لو أتاح الاتحاد السوفياتي هذا النوع من البيانات حول التجارب النووية السوفياتية السابقة ، حسبما أشار اليه وزير الخارجية شيفاردنازه في ملاحظاته أمام هذا المؤتمر في جلسته العامة العقودة في ٦ آب/اغسطس ، حيث المح الى الحاجة الحقيقية الى اقامة نظام " حقيقي ودائم للتحقق " •

وحتى دراسة سطحية للسجل سوف تبين مبادرات التحقق الكثيرة الأخرى التي قامت بها الولايات المتحدة • ان تطوير نموذج أصلي من المعدات السيزمية الموزوعة عن بعد والمقاومة للعبث والتي تقدم بيانات موثقة عن رصد خطر التجارب ، وتطوير معدات تستخدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مهمتها الحيوية المتمثلة في ضمان استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، انما هما مثالان يردان الى الذهن •

وبناء عليه ، يرحب وفد الولايات المتحدة بالاستعداد الجديد لمعالجة القضايا المتصلة بالتحقق من حظر التجارب النووية والتقيد به • ولربما سيكون بالإمكان فعل ذلك في عام ١٩٨٨ في لجنة مخصصة ذات ولاية ملائمة •

ودعوني الآن انتقل الى البند ٨ من جدول الأعمال ، " البرنامج الشامل لنزع السلاح " • تعود الجهود لاعداد مثل هذا البرنامج الى نحو ٢٠ سنة خلت • وفي هذا العام ، وبالرئاسة القديرة للسفير غارسيا روبليس من المكسيك ، كان العمل في اللجنة المخصصة جادا وفعالا بالنظر الى الموعد النهائي الذي حددته الجمعية العامة الحادية والاربعون • وخلال الاسابيع الأخيرة ، قامت اللجنة باستعراضين كاملين ومفصلين لنص مشروع البرنامج • ويعتقد وفدنا أن هذا كان مفيدا جدا لأن مواقف الوفود حول نقاط الخلاف في مشروع البرنامج قد اتضحت الآن • وقد ثبت حتى الآن تعذر حل جميع هذه المسائل والوصول الى نص يتوافق الآراء ، غير أن اللجنة قد شددت بوضوح على نواحي الخلاف الحرجة • ويظل وفدنا ، مثلما كان على الدوام ، ملتزما بتحقيق برنامج شامل فعال ومتوازن ومتفقق عليه قادر على توفير جدول الأعمال المركز اللازم لرسم خطة للجهود المتعددة الاطراف الرامية الى تحقيق هدفنا المشترك ألا وهو نزع سلاح عام وكلي في ظل رقابة دولية فعالة •

وفي الجلسة العامة بتاريخ ٣٠ تموز/يوليه ، انتقد معالي ممثل تشيكوسلوفاكيا السفير فيفودا ، أثناء تكلمه نيابة عن مجموعة الدول الاشتراكية ، الوفود لاعرابها عن تحفظات حول عناصر مسودة العمل داخل اللجنة المخصصة ، وحثها على اعادة النظر في مواقفها • فقد بدت ملاحظاته وكأنها تعني أنه لولا هذه الاجراءات لكان قد أمكن الآن التوصل الى اتفاق حول مشروع البرنامج •

وفي وثيقة حول البرنامج الشامل لنزع السلاح ، شأنها في ذلك شأن جميع الوثائق الأخرى المعتمدة بتوافق الآراء ، لا يمكن أن نتوقع من أي وفد أن يوافق على مواقف تتناقض وسياسات حكومته • فمن الأفضل تحديد الخلافات بوضوح ، كي يتسنى حلها ، بدلا من تركها محجوبة بحيث لا يمكن التوصل أبدا الى أي اتفاق •

وأود أن أختتم بياني اليوم بأن اعرض تقييم وفدنا للحالة الراهنة لمفاوضات الأسلحة الكيميائية •

عندما تكلمت في الجلسة العامة بتاريخ ٢٣ تموز/يوليه ، كان المزاج متشائما نوعا ما • وقد برز منذ ذلك الحين مزاج جديد من التفاؤل • بالطبع ، يمكن أن يتغير هذا ثانية • غير أنه يجب ألا ننكب على التفاصيل اليومية لدرجة تجعلنا نفتقر الى رؤية أعم لمدى ما احرزناه من تقدم ، ومدى ما يجب علينا احرازه ، ولما نحتاج الى عمله من أجل بلوغ هدفنا المشترك • ان الفترة التي مرت منذ ان طرح نائب الرئيس بوش مشروع اتفاقية الولايات المتحدة في نيسان/ابريل ١٩٨٤ كانت فترة مثمرة على نحو خاص • ونتوقع أن يستمر هذا الاتجاه •

دعوني اقترح معيارين لتقييم الحالة الراهنة للمفاوضات • أولا هل يركز المفاوضون على المسائل الحقيقية ، أم أنهم يركزون على النقاط الثانوية ؟ ثانيا ، هل يتبادل المفاوضون نفس الآراء القديمة أم هل يتم طرح آراء جديدة ؟ وفي كلتا الحالتين اعتقد أن هناك سببا يدعو إلى التشجيع •

منذ أوائل ١٩٨٦ ، برز اتجاه ملحوظ نحو تناول جاد للاهتمامات الأمنية التي تكمن وراء هذه المفاوضات • وينعكس هذا الاتجاه في عدد من أحكام التحقق الأساسية للاتفاقية وفي التأييد المتزايد للتدابير الأخرى لبناء الثقة أثناء المفاوضات • وكان أحدث دليل على هذا الاتجاه هو اعلان وزير الخارجية شيفاردنادره في ٦ آب/اغسطس بأن الاتحاد السوفياتي يوعد نصا للتفتيش الإلزامي بالتحدي ، ودعوته الموجهة لوفود المؤتمر لزيارة مرفق الأسلحة الكيميائية السوفياتي في شيخاني • واننا نرحب بهذه الخطوات •

أثناء الجزء الصيفي من الدورة ، تم طرح عدد من الآراء الجديدة والهامة • ويوضح هذا أن المفاوضات ليست في حالة ركود ، وان الوفود تبحث عن حلول لمشاكل حقيقية • دعوني أسرد بضعة أمثلة • في الوثيقة CD/757 حدد الوفد الفرنسي مشكلة أمنية حقيقية تواجه الدول التي لديها مخزونات صغيرة واقترح الحلول الممكنة • ولقد ضمت كندا والنرويج خبرتهما في مجال التحقق من استعمال الأسلحة الكيميائية واقترحتا في الوثيقة CD/766 ، مرفقا بشأن هذا الموضوع الهام • وقدمت المملكة المتحدة تحليلا عميقا في الوثيقة CD/769 للخطوات التي من الضروري اتخاذها لضمان عمل نظام التحقق على نحو فعال منذ بداية الاتفاقية • وقد اقترح معالي السفير كاهلوتو ، مدير الشؤون السياسية في وزارة الخارجية الفنلندية ، في بيانه في الجلسة العامة في ٧ تموز/يوليه ، المباشرة ببذل جهود لتنسيق شتى مشاريع التحقق من الأسلحة الكيميائية الجارية على المستوى الوطني • وتمثل كل هذه المقترحات تفكيرا جديدا حول كيفية حل المشاكل التي مازالت تواجهها •

وبالروح ذاتها ، أود أن أسترعي الانتباه إلى الجهود التي يبذلها رئيس اللجنة المخصصة السفير ايكوس ، ومنسقو المجموعات ، السيد نيوفنهيز والسيد ماسيدو ، والدكتور كروتزرتش • وقد قدم كل منهم بطريقته الفعالة اسهامات هامة في المفاوضات • وأريد الاعراب عن عميق تقدير وفدنا لجهودهم المتفانية •

ويبين التذييل الثاني لمشروع تقرير اللجنة المخصصة والاضافة للتقرير بوضوح أن الرئيس والمنسقين الثلاثة قد انجزوا خلال الصيف قدرا ملحوظا من العمل الأساسي • وستكون هذه المادة الأساس لاضافات جوهرية للنص المتداول أثناء الفترة الفاصلة بين الدورتين وفي دورة ١٩٨٨ •

لقد تحدثت عما تم انجازه • واسمحوا لي الآن الانتقال إلى مازال علينا عمله •

بادئ ذي بدء ، يجب أن نستمر في التركيز على الاهتمامات الأمنية الحقيقية للدول • ويجب أن تطور أحكاما فعالة للتفتيش بالتحدي ، ولرصد الصناعة الكيميائية المدنية ، ولضمان أمن غير منقوص لجميع الدول أثناء فترة تدمير الأسلحة الكيميائية • ويجب أن نجد نهجا يشجع جميع الدول التي بحيازتها أسلحة كيميائية على أن تصبح أطرافا في الاتفاقية ويقلل من الاحتمالات بأن تشكل الدول غير الأطراف تهديدا للأطراف بالأسلحة الكيميائية •

وثانيا ، يجب أن نسعى الى التأكد من أن يكون بالامكان تنفيذ أحكام الاتفاقية على نحو فعال • ويجب أن نوضح مهام الهيئات الادارية والعلاقات المتبادلة بينها • ويجب أن نسهب في الأحكام المفصلة اللازمة لتنفيذ نظام التحقق المعقد للاتفاقية ، واستكشاف مهام اللجنة التحضيرية بدءا بالوثيقة CD/769 • ويجب أن ننظر على حد سواء في الأدوات والاجراءات اللازمة لعمليات التفتيش •

وثالثا، يجب أن نحول دون تآكل التقييدات القائمة على الأسلحة الكيميائية أثناء قيامنا بالتفاوض • ويجب أن نعيد التحقيق في التقارير التي تؤكد استخدام الأسلحة الكيميائية وأن ندين استعمال الأسلحة الكيميائية لدى ثبوته • ويجب علينا جميعا اتخاذ تدابير من أجل وضع حد للانتشار الخطير للأسلحة الكيميائية •

وأخيرا يجب أن نكشف الجهود لبناء الثقة فيما بين الدول المتفاوضة • وتشعر الولايات المتحدة بالسرور لاقرار عدد من الوفود بأهمية مكاشفة أكبر بشأن قدراتها في مجال الأسلحة الكيميائية • وترحب الولايات المتحدة بهذه الخطوات البناءة • غير أنه مازال أمامنا طريق طويل ، إذ أن العديد من أعضاء المؤتمر لم يوضحوا حتى ما اذا كانت بلدانهم تمتلك أسلحة كيميائية أم لا • ويدعو وفد الولايات المتحدة هذه الوفود الى توضيح موقفها •

سيدي الرئيس ، ان بعض المهام العديدة المعقدة والصعبة التي شرحتها اليوم لا يمكن حلها الا بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي • ولهذا السبب فقد قررنا عقد جولة أخرى من المباحثات الثنائية في وقت لاحق من هذا العام • وكما أكدت في المؤتمر في ٦ آب/اغسطس ، فإن ردم الهوة بين مواقف الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي خطوة هامة تجاه اتفاقية حول الأسلحة الكيميائية • بيد أن هناك ٣٨ شريكا مفاوضا آخر يجب أخذ وجهات نظرهم في الحسبان • وقد شئت بكل وضوح أن لهم دورا هاما ، على سبيل المثال ، في مجالي التفتيش بالتحدي وعدم الانتاج • ووفد الولايات المتحدة مستعد لأن يعمل على نحو وثيق وبناء مع جميع الوفود الأخرى ، تحت قيادة رئيس اللجنة المخصصة ، أثناء المباحثات فيما بين الدورتين ، وفيما بعد خلال دورة عام ١٩٨٨ ، وذلك لكي يمكن لحظر تام وفعال للأسلحة الكيميائية أن يصبح حقيقة واقعة •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل الولايات المتحدة الامريكية على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها للرئاسة • وأعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل ، سعادة السفير دي أزامبوجا •

السيد دي أزامبوجا (البرازيل) (الكلمة بالانكليزية) : سيدي الرئيس ، أود أن أستهل كلمتي بتوجيه التهئة اليكم لما أبديتموه من قدرة وكفاءة في توجيه أعمال هذا المؤتمر فسي هذا الشهر الحاسم شهر آب/اغسطس • ان صوت فرنسا الجهور والعقلاني والبلغ يجد فيكم التعبير الأمثل • وان الصداقة الحميمة التي تجمع بين بلدينا ، ستسهل علينا على الصعيد الشخصي أن نتبع ما تتسم به هذه السابقة من خير وانسجام •

كما أود أن أضيف كلمة شكر لسعادة السفير تيريفي من إثيوبيا الذي رحب بي في يومي الأول من حضور هذا المؤتمر •

وأود ايضا أن أؤكد أن وفدي استمع بعناية خاصة للبيان الهام الذي القاه توا علينا معالي وزير خارجية السويد •

واني لأشعر بالأسف لأن اتصالاتي الشخصية بالسيد سعد الفراجي سفير مصر والسيد توربانسكي سفير بولندا والسيد بيسلي سفير كندا كانت قصيرة الامد جدا • انهم يتركون وراءهم سمعة راسخة عن قدراتهم المهنية والتزامهم الشخصي العميق بقضية نزع السلاح •

ليس بامكاني بطبيعة الحال أن أعدد ، كما كنت أرغب ، كل مندوب أعرب عن الترحيب بي بكلمات ودية ونبيلة • انني أعرب عن خالص امتناني لمشاعر الصداقة الحارة وحسن النية هذه • انها تعبر جيدا عن العمل الذي اضطلع به من سبقوني في هذا المكان والاسهام الذي حاولت بلدي دوما تقديمه لتيسير مهمتنا •

غير أنه لا يمكنني التغاضي عن الاستجابة الى الترحيب الذي عبر عنه صديقي من الأرجنتين سعادة السفير ماريو كمبورا • ان بلدينا ورئيسيهما يحققان تقدما عظيما في مدّ جسور التعاون والثقة المتبادلة • لقد خطت الأرجنتين والبرازيل خطوات واسعة بصورة هادئة وهادفة لجعلنا أقرب جارين وأخلص شريكين • وعليه فاني أشاركه تماما ثقته بأن بلده وبلدي يمكنهما الآن الاسهام بصورة أكبر مما مضى في تكامل أمريكا اللاتينية واستقرارها الاقليمي •

ان الاسابيع القليلة الماضية التي تسنى لي فيها حظ مشاركة زملائي المندوبين في العمل الهام الذي يضطلع به مؤتمر نزع السلاح قد وسعت من نظرتي الى ما يمكن للمرء أن يتوقعه بصورة معقولة من عملية مفاوضات نزع السلاح الجارية هنا • واسمحوا لي أولا وقبل كل شيء أن أتحدث بشيء من التفاؤل الواقعي • انني أشعر أنه يمكن استنباط تطورات ذات أهمية من الحوار الحالي المكتشف بين القوتين النوويتين الرئيسيتين بشأن المسائل المتعلقة بتخفيض قدراتهما النووية العسكرية • وشمة أمل كبير بأن موقفيهما سوف يتأثران ، كما لم يحدث من قبل أبدا ، بقناعاتهما أنه لا يمكن السماح بأي قدر من التردد حول الخيار الواضح بين محرقة نووية كاملة وبين العيش حياة خالية من الخوف ، بين الحياة والموت بالنسبة للجنس البشري كله ، اذ هذه هي القوة المميّزة التي تنطوي عليها ترسانتيهما الذريتين •

ومن الثابت أيضا أن الدلالات الاجمالية للنقاش الراهن بين الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية حول نزع السلاح النووي تبلغ من أهمية درجة تحتّم أن لا تستبعد بقية العالم ، ولاسيما تلك البلدان التي اختارت أن لا تطور أسلحة نووية ، بأي شكل من الاشكال من المشاركة مشاركة فعلية وبناءة في المداولات القادمة • اننا اذا عزلنا أنفسنا عن عملية تهم كل بلد دون استثناء فهذا يعني بصورة حتمية أننا نحكم على أنفسنا بالعيش طبقا لمجموعة من القواعد قد لا تتجاوب مع التزاماتنا وأغراضنا وأهدافنا المشروعة • ان توقعات البرازيل فيما يتعلق بعملية نزع السلاح التي نشهدها الآن قد عبر عنها بمنتهى البلاغة الرئيس سارني في خطابه الموجه الى مؤتمر نزع السلاح في شهر نيسان/ ابريل من العام الماضي حين قال :

" دون التخلي عن حقنا في الاعراب عن آرائنا وفي المشاركة في القرارات التي نتخذها القوى العظمى والتي من شأنها أن تؤثر في مصالحنا ، فاننا نتابع باهتمام متزايد الاقتراحات والاقتراحات المضادة الهادفة الى سد الفجوة بين مواقفها المتضاربة ، ولاسيما بين البلدان التي تملك أكبر قدر من السلاح " •

ان هذه النقاط التمهيدية التي طرحتها للتو ينبغي أن تكون كافية لايضاح مدى الأهمية التي تتعلقها الحكومة البرازيلية على مؤتمر نزع السلاح ، وهو المحفل الذي نستطيع فيه التعبير على أفضل

وجه من اتفاقنا ومقترحاتنا ، وتحفظاتنا التي آمل أن لا تكون كثيرة ، حول مختلف المشاريع والمقترحات التي تعالج مسائل ذات صلة وثيقة بتقرير مستقبلنا نحن • اننا نعرف أن مهمتنا على الصعيديين الفردي والجماعي ليست بالمهمة السهلة ، ومع ذلك فنحن واثقون أيضا من أنها ستصبح أسهل فيما اذا وفق كل منا في التعبير بصورة جلية وواضحة عن المواقف القومية أمام هذا المحفل الذي يمثلنا أفضل تمثيل •

انني واثق من أن المواقف البرازيلية الأساسية التي أعرب عنها خلال مداولتنا منذ السنوات الاولى للجنة الثمان عشرية لنزع السلاح ومؤتمر لجنة نزع السلاح قد وجدها المجتمع الدولي متماسكة وبناءة • وفي الواقع فان نقاطا كثيرة من النقاط التي سأسوقها اليوم قد سبق لأسلافي الاعراب عنها بطريقة أو بأخرى • ولم نجد من مبرر كاف لتغيير رأينا حول القضايا المركزية التي تواجهنا وحلول التقدم البطيء جدا في أعمالنا الذي لم يسمح لنا بالتحرك نحو مجالات جديدة •

لقد تم تكريس قدر كبير من الوقت خلال دورة الربيع لمؤتمر نزع السلاح وكذلك جزء من دورة الصيف لموضوع اقامة لجنة مخصصة معنية بالبند ١ من جدول الأعمال : حظر التجارب النووية • وبالرغم من هذه الجهود فان تفسيرات مختلفة حول طبيعة الولاية التي ستخول للجنة المخصصة قد حالت دون تنفيذ توصيات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع • ويبدو أن جوهر المسألة هو عدم رغبة بعض البلدان في اعتبار أنه من الأفضل أن تخول هذه الهيئة الفرعية ولاية تفاوضية ذات مغزى ، تقتصر بأهداف محددة تحديدا واضحا فيما يتعلق بالزمن ، كما ورد في الوثيقة CD/520/Rev.2 • وقد استطاع الوفد البرازيلي ، باعتباره منسقا للبند ١ من جدول الأعمال ، أن يشهد الجهود الحثيثة التي بذلتها مجموعة الـ ٢١ لتمهيد طريق التوصل الى تفاهم مع المجموعات الأخرى حول اقامة لجنة مخصصة معنية بحظر التجارب النووية • غير أن هذا لم يصبح ممكنا بعد لسوء الحظ ، لكننا نبقي متفائلين بأن المستقبل القريب قد يشهد تقريب المواقف بحيث نتمكن من تلبية توصيات الجمعية العامة حول هذا الموضوع • ان هدفنا الرئيسي هو تمكين مؤتمر نزع السلاح من الشروع في مفاوضات حول القضايا ذات الصلة التي ينبغي أن تؤدي الى الاتفاق العاجل على حظر لتجارب الأسلحة النووية •

وعلى النقيض من الصعوبات التي نواجهها في نقاشنا المتصل بالبند ١ من جدول الأعمال فقد تم احراز تقدم لا ريب فيه حول البند ٤ • وقد أخذت اللجنة المعنية بالأسلحة الكيميائية ، تحت رئاسة سعادة السفير ايكبوس من السويد القديرة والحكيمة ، تعالج بصورة واقعية المسائل الهامة ذات الصلة في هذا المجال المعقد • وعليه فقد أصبح ابرام اتفاقية حول الأسلحة الكيميائية الآن امكانية ملموسة ، ونحن نعتقد اعتقادا جازما بأنه ينبغي أن لا يضيع المؤتمر مثل هذه الامكانية •

ومع هذا يتعين علينا ايضا ، ونحن نحاول التوصل الى اتفاق نهائي ، أن نهتم اهتماما دقيقا ببعض النقاط التي لها صلة مباشرة أكبر بالتنمية الاقتصادية والتكنولوجية • وكما أشرنا في الوثيقة CD/CW/WP.176 ، فان حظر تطوير وانتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية من خلال صك دولي ملزم من شأنه أن يمثل انجازا رئيسيا في عملية نزع السلاح ، واسهاما عظيما كذلك في تدعيم السلم والأمن الدوليين • ونظرا للصلات الهامة المتعددة بين نزع السلاح والأمن ، من جهة ، والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى ، لا بد أن تشمل اتفاقية حول الأسلحة الكيميائية أحكاما تتصل بتنمية الصناعة الكيميائية تنمية غير مقيدة تحقيقا للأغراض السلمية ، مع ايلاء الاعتبار الحق لاحتياجات المناطق النامية من العالم •

وينبغي أن تحقق الاتفاقية ذلك أساسا بطريقتين مختلفتين : أولا ، بطريقة سلبية ، من خلال ضمان أن لا يتم تفسير أو تنفيذ أي من أحكامها بطريقة تعيق تطوير الصناعة الكيميائية للأغراض السلمية في أي بلد على الإطلاق • وثانيا ، بطريقة ايجابية ، من خلال ادراج أحكام محددة تهدف الى تعزيز أهداف التنمية .

ومع أخذ ذلك بعين الاعتبار ، اقترحنا ، كما جاء في الوثيقة الوارد ذكرها أعلاه أيضا أن من المستصوب أن تشمل المادة الحادية عشرة من مشروع اتفاقية الأسلحة الكيميائية فقرة مستقلة يكون نصها كما يلي :

" لا يجوز أن يفسر أي شيء في هذه الاتفاقية على أنه يقيم تمييزا بين الدول الاطراف فيما يتعلق بواجباتها والتزاماتها ومسؤولياتها بمقتضى الاتفاقية ، وكذلك حقها في تطوير التكنولوجيا والصناعة الكيميائية للأغراض السلمية " .

وبناء على ذلك ، واذا ما أخذنا بعين الاعتبار الصلة الوثيقة لهذا الموضوع بما نحن في صده - وهي صلة يتعين النظر اليها من حيث المكان الذي تحتله بين المبادئ الأساسية الناطمة للغرضين التوأمين المتمثلين بنزع السلاح والتنمية - فان الفقرة السابعة من ديباجة الاتفاقية ينبغي أن تقرأ كما يلي :

" ونظرا الى أنه ينبغي استخدام الانجازات في ميدان الكيمياء بصورة حصرية لصالح البشرية ، على أساس شامل وغير تمييزي " .

لقد قال الرئيس سارني في خطابه في الجلسة الافتتاحية للدورة الأربعين للجمعية العامة في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ • " ان البرازيل لن تدخر جهدا على الاطلاق للحفاظ على جنوب الاطلسي كمنطقة سلم ، محجوبة عن سباق التسلح ، وعن الأسلحة النووية وعن أي شكل من أشكال المواجهه الناشئة في أقاليم أخرى " • وسعيا وراء هذا الهدف ، فقد قدمت البرازيل في السنة الماضية الى الجمعية العامة الحادية والاربعين مشروع قرار لاعلان " منطقة سلم وتعاون في جنوب الاطلسي " وهو المشروع الذي أقرته الجمعية العامة بأغلبية ساحقة ، وأصبح القرار ١١/٤١ .

وقدم الوفد البرازيلي هذه السنة في سياق دورة الربيع ، الى اللجنة المخصصة المعنية بالبرنامج الشامل لنزع السلاح نصا يستند الى ذلك القرار ليتم ادراجه في مشروع البرنامج الشامل لنزع السلاح • وكنا نشعر عندئذ كما نشعر الآن ، بأن النص يتفق مع روح وصياغة المشروع المتعلق بالبرنامج الشامل لنزع السلاح ، ولا سيما الفقرة الفرعية ٤ ، من الفرع هاء ، الفصل الخامس • وهذه المبادرة البرازيلية الواردة في الوثيقة CD/CPD/WP.87 التي حظيت منذ البدء بالتأييد الراسخ والاساسي لوفد الأرجنتين ، التي كانت من بين مقدمي القرار ١١/٤١ الصادر عن الجمعية العامة ، قبلت باتفاق الآراء في اللجنة المخصصة • واسمحوا لي عند هذه النقطة أن أسجل تقديري لسعادة السفير غارسيا روبليس لحكمته ودرايته في ادارة اللجنة المخصصة المعنية بالبرنامج الشامل لنزع السلاح •

غير أنه مما يبعث على خيبة أملنا أن النص البرازيلي المتعلق " بمنطقة سلم وتعاون لجنوب الاطلسي " قد وضع بين أقواس ، اضافة الى نصوص أخرى تتعلق باقامة مناطق سلم أخرى ، وذلك خلال الجزء الاخير من عمل اللجنة المخصصة المعنية بالبرنامج الشامل لنزع السلاح • ونحن على ثقة بأن هذه ما هي الا مصاعب مؤقتة وان اسهامنا سوف يتم قبوله في النهاية دون أية تحفظات •

وسوف تشارك البرازيل قريبا جدا في المؤتمر المعني بالعلاقة بين نزع السلاح والتنمية في نيويورك وسوف نواصل دورنا النشط في أعمال التحضير للدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح وسوف نعمل بجد وجهد لضمان نجاح هذين اللقائين • ونحن بالتأكيد لا نرغب في أن نرى مناسبات هامة للحوار والاتصال لا تستخدم استخداما تاما بغية النهوض بأهداف نسعى في هذا المؤتمر الى تحقيقها سعيا حثيثا • وعليه فنحن نعيد من ناحية المبدأ كافة المحاولات الجديدة والواقعية لتعزيز قضية نزع السلاح ، فاهتمامنا الرئيسي هو تجنب تشتت الجهود ، وفقدان التركيز واضاعة الفرص السياسية الدقيقة •

وتمشيا مع هذه الهموم فان وفدي يهتم اهتماما شديدا جدا بتحسين طرق العمل في مؤتمراتنا هذا • وعليه فاننا نرحب بما اضطلعت به مجموعة الـ ٧ من جهود ورد ذكرها في الوثيقة CD/WP.286 التي نوليها اهتماما عاجلا •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل البرازيل على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها الى الرئاسة • وأعطي الكلمة الآن لممثل بولندا ، سعادة السفير توربانسكي •

السيد توربانسكي (بولندا) (الكلمة بالانكليزية) : سيدي الرئيس ، اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي بالترحيب بكم على منصة الرئاسة وبالاعراب عن تهاني وفدي وتقديره لكم على المهارة التي تديرون بها أعمال المؤتمر خلال هذا الشهر الصعب الذي نختم به دورة هذا العام • وأود ايضا أن أعرب عن امتنان وفدي لسلفكم ، السيد تيريفي سفير اثيوبيا ، على مساهمته في أعمال المؤتمر خلال شهر تموز/يوليه • وأود أن أرحب كذلك بزميلينا الجديدين ، السيد رودريغو سفير سري لانكا والسيد دي ازامبوجا سفير البرازيل • كما أنني اغتنم هذه الفرصة لأوجه كلمات الترحيب لمعالي وزير خارجية السويد ، السيد ستين اندرسون ، الذي استمعنا توا لبيانه الهام •

اننا في شهر آب/اغسطس من كل سنة نواجه نفس المسألة الصعبة المتصلة بتقييم نتائج عملنا • وان لشهر آب/اغسطس هذا معنى خاصا بالنسبة لي لانه لا يعني نهاية دورة المؤتمر فحسب بل أيضا نهاية واجباتي في جنيف •

لقد تشرفت وسعدت بالانضمام الى هذا المحفل خلال أكثر من أربع سنوات • ولقد كانت فترة مليئة بالاماني العظيمة والاحباطات الكبرى وكذلك التفكير الجدي المتصف عادة بالحزن •

ويبدو أن التطورات الاخيرة تشير الى أنه يمكن التغلب على الأزمة في حوار نزع السلاح التي شهدناها بشكل خاص في النصف الأول من الثمانينات • وثمة آمال بالوصول الى نقطة تحول في ذلك الحوار ، ووضع اتفاقات هامة من شأنها أن تضعنا بشكل فعال على طريق وقف سباق التسلح وتقودنا الى نزع السلاح •

وقبل أن استودعكم اسمحوا لي أن أعبر عن امينيتي الصادقة في أن يقوم مؤتمر نزع السلاح بدور هام في هذا التغير • فقد حقق هذا المؤتمر منجزات ضخمة في الماضي ولايزال ينطوي على إمكانات اساسية للتفاوض • ويبقى هيئة نزع السلاح الاكثر تمثيلا ، ومحفلا تجمعت فيه معرفة وخبرة كبيرتين ويضم دبلوماسيين يتصفون بالكفاءة والمهارة •

ولا تقتصر العوامل التي تساعد جهودنا المقبلة على التحسن المتوقع في المناخ الدولي الذي تعلق عليه آمال كبيرة بل تشمل أيضا تفكيرنا جديدا لازما بشأن نزع السلاح والأمن الدولي ، يتجلى

بشكل قوي اليوم في موقف اتحاد الجمهوريات الاتراكية السوفياتية والبلدان الاشتراكية • واعتقد ان الجميع سيشاركون فيه غدا •

وشمة ادراك متزايد بأن نزع السلاح لم يعد فرضية نظرية ، أو حلما مثاليا أو ميدانا للالعاب والمناورات السياسية أو الدبلوماسية •

فالأسلحة المعاصرة ليست وسائل تقليدية لشن الحرب • فقد اصبحت وسائل اباداة للجنس البشري • ويعمل الانفجار العلمي والتكنولوجي الحالي الى زيادة قدرتها التدميرية •

كتب ألبيرت انشتاين في ١٩٥٠ الملاحظة التالية : " ان فكرة اكتساب الامن من خلال التسلح الوطني ، في ضوء الحالة الراهنة للتقنية العسكرية ما هي للأسف الا وهم " • وهذه الحقيقة أصبحت أكثر وضوحا اليوم •

ففي هذه الظروف يجب ألا يعني البحث عن السلام الدائم والامن الدولي زيادة الأسلحة الوطنية بل تقييدها من خلال الاجراءات التعاونية والمشاركة •

وفي الوقت نفسه فان الحل الجذري لمشكلة نزع السلاح يحتاج الى تنظيم فعال للأمن الدولي وكما عبر عن ذلك الدبلوماسي الاسباني البارز والكاتب السياسي سلفادور دي مادريغا منذ حوالي ٦٠ سنة : " ان مشكلة نزع السلاح ليست مجرد مشكلة لنزع السلاح بل انها في الواقع مشكلة تنظيم المجتمع الدولي " • وهذا يعني ان أي جهود حقيقية تستهدف حل مشكلة نزع السلاح يجب أن تقتصرن باجراء مواز يستهدف تعزيز آلية الأمن الدولي •

هذه هي السمات الرئيسية للنهج الحالي اللازم لنزع السلاح • ان بولندا وحلفاءها حريصون كل الحرص على هذا النهج كما يتضح من مقترحاتهم الجريئة في التخفيض الجذري لأكثر الأسلحة خطورة وكذلك في بذل جهود متواصلة لبناء نظام شامل للأمن الدولي •

ان اجراءاتنا تستهدف الحلول العالمية والاقليمية على حد سواء • وتحظى المبادرات المقدمة للامم المتحدة ولهذا المؤتمر بالدعم بفضل مشاركتنا القوية في المفاوضات الاقليمية ، بما في ذلك ، على وجه الخصوص ، عمل المؤتمر المعني بالامن والتعاون في اوروبا والتماس نزع السلاح الاقليمي الاوروبي •

وقد ناقشت في بياني السابق الافكار الرئيسية للمبادرة البولندية الاخيرة المتصلة بنزع السلاح وبناء الثقة في اوروبا الوسطى • وأود اليوم أن استرعي الانتباه الى الوثيقة CD/780 التي تم توزيعها للتو عليكم والتي تتضمن " مذكرة حكومة جمهورية بولندا الشعبية بشأن تخفيض الأسلحة وزيادة الثقة في اوروبا الوسطى " ، وهو النص الكامل للخطة التي طرحها رئيس مجلس دولة بولندا • جاروزلسكي في ٨ أيار/مايو هذه السنة •

وتحدد المذكرة أنواع الأسلحة النووية والتقليدية التي ستسحب أو تخفض • وهي تعرض افكارها بشأن التحقق من الخطوات المقترحة وبشأن التدابير البعيدة الأثر لبناء الثقة والأمن • وتأخذ في الاعتبار آراء الدول الأخرى ومخاوفها • وفي الوقت نفسه فان المقترح يحافظ على طابعه المرن و " المفتوح " • واننا نتطلع الى مزيد من المقترحات البناءة •

واسمحوا لي أن أشدد ، سيدى الرئيس ، على أن حكومتي تعتقد اعتقادا راسخا بأن مشاركتنا النشطة في التماس الحلول العالمية والاقليمية لمشكلة نزع السلاح والأمن هنا في جنيف وفي نيويورك وفي استكهولم وفيينا لا تخدم مصلحتنا الوطنية فحسب ولكن تعكس أيضا ضرورة تاريخية •

مع أننا جميعا نشعر بأن عمل المؤتمر ليس هاما فحسب ، بل أيضا لا غنى عنه فلا بد من أن نعترف باتساع الفجوة التي تفصل بين سباق التسلح ونتائج مفاوضات نزع السلاح •

فاذا قارنا نتائج دورة هذه السنة مع المهام التي تواجه المؤتمر وتطلعات المجتمع الدولي، فان عملنا - رغم بعض التطورات الايجابية ورغم الجهود التي بذلها الكثيرون منا - لا نكاد نستطيع وصفه بأنه مرض •

فلم تتحقق نتائج عملية بشأن البنود النووية الثلاثة المدرجة على جدول أعمالنا ، والتي تصدّيت لها في بياناتي السابقة هذه السنة • ومن أشد ما يبعث على الأسف بشكل خاص ، هو استمرار المأزق المتصل بحظر التجارب النووية •

ان الاجتماعات العامة غير الرسمية المعنية بجوهر البند ٢ - " وقف سباق التسلح النووي " ونزع السلاح النووي " كانت في رأينا ممارسة مفيدة وان لم تكن حاسمة • بيد أنها برهنت على أن ثمة نطاقا واسعا من المشاكل التي يجب أن تعالجها لجنة مخصصة مناسبة ، نعتقد بأنها ستنشأ في السنة القادمة •

ولم تتحقق آمالنا المتصلة بنهج جديد وأكثر مرونة وسعة خيال ازاء مشكلة ضمانات الأمن السلبية • رغم جهود الرؤساء الموقرين للجان المخصصة المتعاقبة • لقد توصلنا الى آراء أكثر وضوحا بشأن كلا جانبي النهج الخاص بمشكلة الأسلحة الاشعاعية وان لم نبلغ بعد الحل اللازم لهما • ولوحظت تطورات موهقة فيما يتصل بالبرنامج الشامل لنزع السلاح ، حيث اضطررنا الى الحيد عما كنا قد اتفقنا عليه بالفعل •

واسمحوا لي أن أتوقف قليلا عند بندين هما منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وحظر الأسلحة الكيميائية •

لقد أصبح لدينا الآن رصيد من المناقشة الجدية في الجلسات العامة وثلاث سنوات من العمل الملموس في اللجنة المخصصة المعنية بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، والتي وجّه أعمالها بحنكة كبيرة هذه السنة السفير بوغلييزي من ايطاليا • وتم ايضاح العديد من المسائل والاعراب عن افكار جديدة • ومما لا شك فيه أن لدينا اليوم صورة أوضح بكثير للمشكلة وكذلك فهما أعمق للطرق والصعوبات المتصلة بحلها •

بيد أن عمل المؤتمر في هذا الميدان لا بد أن يثير القلق • لقد خصص جزء أساسي من وقتنا لاستعراض النظام القانوني القائم المنطبق على الفضاء الخارجي • ورغم التقييمات المتعارضة في بعض الأحيان لمدى كفايته لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي فقد بدا أن هنالك تلاقيا عاما للآراء بشأن الحاجة الى المحافظة عليه وتعزيزه • فيجب أن يوعى هذا قبل كل شيء الى تنفيذ وتفسيـر يتسمان بحسن النية للالتزامات المقبولة في كل من الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف على السواء •

بيد أن الحقيقة الواقعة بعيدة عن هذه التوقعات المعقولة • ولا يكاد المرء يستطيع أن يوفق بين التصريحات حول أهمية الاتفاقات القائمة والتقيدها وبين الخطوات العملية التي تهدد النظام القانوني الذي تنشئه •

وهذا ينطبق ، بشكل خاص ، على المعاهدة السوفياتية الأمريكية الشائبة الخاصة بالقذائف المضادة للقذائف التسيارية لعام ١٩٧٢ • ان الالتزام الدقيق بهذا الاتفاق هو اليوم شرط لا بد منه لأي عمل ناجح في ميدان منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وتقييده على الأرض • وما زالت سليمة الفلسفة الأساسية التي تكمن وراء هذه المعاهدة ، وهي أنه لا يمكن الحد من ترسانات القذائف النووية الهجومية بشكل ناجح الا اذا تم تقييد الشبكات المضادة للقذائف تقييدا صارما • ولكن هناك تهديدات موجهة لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية • وتضم هذه التهديدات امكانية الغائها أو إعادة تفسيرها بما فيه انتهاك لروحها ومقصدتها •

ولهذا فان بولندا تؤيد تأييدا تاما المقترح السوفياتي بأن يعاد تأكيد وتعزيز هذا الاتفاق الحاسم وغير المحدد بأجل وذلك بعدة طرق من بينها اعتماد الطرفين ، للالتزام بعدم الانسحاب منه خلال فترة معينة من الزمن وبتحديد فهم واضح للأنشطة المحظورة والمسموح بها ضمن اطار هذه المعاهدة • ومن شأن هذا أن يكون تدبيرا هاما من تدابير بناء الثقة •

ويجب أن لا يعني احترام معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ والتقيدها مجرد الالتزام بحالات الحظر المحددة فيها • ان أي اعلان مخلص للتقيده بهذه المعاهدة يجب أن يعني الاحترام التام للالتزامات والمبادئ الأخرى المحددة في هذه المعاهدة • وهي تتضمن الاعتراف بالمصلحة المشتركة للبشرية جمعاء في استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي لأغراض سلمية والتزامات باستكشاف واستخدام الفضاء الخارجي لمنفعة ومصالح جميع البلدان ولمصلحة المحافظة على السلم والأمن الدوليين وتعزيز التعاون والتفاهم الدوليين •

صحيح أنه يمكن مناقشة المعنى الدقيق لتلك المفاهيم ، ولكن ربما لا أحد يستطيع أن ينكر أن ادخال الأسلحة في الفضاء الخارجي ، الذي تعارضه كثير من الأطراف في هذه المعاهدة ، من شأنه أن يعني انتهاكا لهذه الالتزامات القانونية المحددة بشكل واضح - وان كانت التزامات عامة • ويعتقد وفد بلادي اعتقادا راسخا بأن عدم الانسجام بين "تسليح" الفضاء الخارجي وبين مبادئ معاهدة الفضاء الخارجي أمر يمكن أن توعده أي هيئة قانونية مستقلة ، بما في ذلك محكمة العدل الدولية •

وأخيرا فان انطباق الفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة أي - حظر استخدام القوة - على أنشطة الفضاء الخارجي قد تأكد في مناقشتنا • ولكن اذا كنا نريد باخلاص أن يصبح هذا المبدأ الأساسي للقانون الدولي معيارا فعلا يوجه أنشطة الدول في الفضاء الخارجي فينبغي أن نحاول وضع ضمانات حقيقية لفعاليتها بحظر أي أسلحة فضائية • وثمة رابطة منطقية بين القواعد التي تحظر استخدام القوة والقواعد التي تقيد حيازة أداة القوة • وان هدف هذا المؤتمر هو بالضبط سد الثغرة القائمة في هذا الصدد وتكملة هذا الحظر العام لاستخدام القوة بقواعد تحد من القدرة التي يمكن أن توعده الى انتهاكه ، سواء كان ذلك على الأرض أو في الفضاء الخارجي •

والواقع أنه بالرغم من مجموعة القوانين القائمة ، لا يزال الخطر الوشيك لسباق التسلح في الفضاء الخارجي قائما وتجرى الاستعدادات لادخال الأسلحة في الفضاء الخارجي في وقت قريب • ومن

المفارقات في مناقشاتنا أنه يجرى التأكيد بأعلى الأصوات على عدم كفاية النظام القانوني الراهن من قبل تلك الدول التي تخطط لادخال الأسلحة في الفضاء الخارجي أو التي تدعم مثل هذه المخططات سياسيا وبقدراتها العلمية والاقتصادية .

ان ما يهم في الواقع هو ما تفعله الدول في اطار النظام القانوني الراهن المنطبق على الفضاء الخارجي وليس ما تعلنه حول هذا النظام . ولا بد للمرء من أن يتساءل عن فائدة مواصلة المناقشة بشأن النظام القانوني الراهن المنطبق على الفضاء الخارجي حين لا يبدو أن هذا النظام والنقاش الذي يدور حوله قادران على ردع الدول ، اليوم دولة واحدة وغدا ربما دول أخرى ، عن " تسليح " الفضاء الخارجي .

والنتيجة الوحيدة هي بلا مفر أنه اذا كنا نريد حقا - كما نعلن - وضع حاجز فعال أمام هذا الخطر ينبغي أن نركز جهودنا على المهمة الرئيسية الموكلة الى المؤتمر في هذا الميدان من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة - ألا وهي وضع اتفاق أو اتفاقات تمنع سباق التسلح في جميع جوانبه وتضمن استخدام الفضاء الخارجي لأغراض سلمية فقط . ونأمل أن يقوم المؤتمر بعمل جدي وموجه نحو الهدف في هذا الميدان خلال الدورة القادمة ، وينبغي أن تظهر التوصيات الملائمة في تقرير هـ العام للجنة المخصصة .

ومن العناصر المشجعة لعملنا المتصل بمشاكل الفضاء الخارجي أن قدم عدد من الاقتراحات القيمة المتمثلة بالترتيبات الشاملة والجزئية على السواء في هذا الميدان ، وهي اقتراحات ينبغي أن تكون موضوع التركيز الرئيسي لعمل اللجنة في المستقبل . وان وفد بلادي مستعد لمناقشة أى حلول بناءة ، مع اننا نتجه في تفضيلنا بشكل واضح نحو اتفاقات شاملة من شأنها أن تمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي بشكل فعال . ولهذا أعربنا عن تأييدنا الشديد للأفكار المتضمنة في المشاريع السوفياتية المتصلة بحظر وضع أسلحة من أي نوع في الفضاء الخارجي وبشأن حظر استخدام القوة في الفضاء الخارجي ومن الفضاء ضد الأرض . ولقد لاحظنا باهتمام في هذه الدورة عودة فكرة توسيع نطاق الاتفاقات الراهنة ، ولاسيما معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ .

ولا شك أن اعتماد هذه المعاهدة التي تحدد المبادئ النازمة لأنشطة الدول في استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي كان حدثا من أكثر الأحداث التي تدعو الى التفاؤل في مفاوضات نزع السلاح والمفاوضات المتصلة به . ويمكنها في الواقع بل وينبغي لها أن تكون الهاما ونقطة انطلاق لمزيد من الجهود . وعلينا اليوم أن نكمل العمل الذي اضطلع به منذ أكثر من عشرين سنة أسلفنا بمثل هذا الحس المسبق للأخطار المستقبلية ، خاصة بعد أن أصبحت صورة تلك التهديدات والأخطار أكثر وضوحا .

كما استرعي انتباهنا خلال الدورة الحالية الى عدد من الحلول الجزئية ، ويبدو أن هنالك تفهما متزايدا لفكرة اتفاق بشأن حصانة التوابع الاصطناعية تقترن بحظر للأسلحة المضادة للتوابع الاصطناعية . وترحب بولندا بشكل خاص بالخطوط العريضة للأحكام الأساسية لاتفاق من هذا النوع الذي عرضته مؤخرا على المؤتمر الجمهورية الديمقراطية الألمانية ومنغوليا . وسيكون مثل هذا الاتفاق خطوة هامة نحو ايجاد نظام قانوني شامل للاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي . وسيطرح أيضا عنصرا هاما للثقة ويمكن أن يرسى أساسا للتعاون اللازم في حالات الاستخدامات بين التوابع الاصطناعية حيث يزداد خطر مثل هذه الاستخدامات من جراء مواصلة التجارب وازدياد عدد الحطام الذي هو من صنع الانسان في الفضاء الخارجي .

ان عمل المؤتمر لم يسفر عن ظهور أفكار بشأن اتفاقات دولية ممكنة فحسب بل ساعد أيضا في تحديد العناصر الأساسية لهذه الاتفاقات في خطوطها العريضة • وهذا ينطبق بشكل خاص على مشكلة التحقق التي وصفها العديدون من المتكلمين في مناسبات عدة بأنها " لب المسألة " •

ان الفكرة السوفياتية لـ " هيئة تفتيش دولية " التي طرحت خلال هذه الدورة وطورت في بيانات صدرت مؤخرا عن وزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية شيفاردنادزه والسفير نازاركين هي أقيم مساهمة قدمت في سبيل حل هذه المشكلة حلا عمليا • وترحب بولندا بهذا المقترح الجديد الجريء والبعيد الأثر • ولنا وطيد الأمل بأن تصبح موضوعا لمناقشة جدية في هذا المؤتمر وعنصرا أساسيا لاتفاق أو اتفاقات مقبلة بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي •

ونعرب أيضا عن تقديرنا للندوة المعنية بالفضاء الخارجي في مونتريال والعرض الذي قدمته كندا للمؤتمر بشأن نتائج برنامج أبحاثها " باكسات " (PAXSAT) • فقد عزز المامنا بالتقنيات الممكنة للاستشعار من بعد من شأنه أن يساعدنا في جهودنا •

ان ما أحرز من تقدم خلال هذه الدورة في مجال التحقق ، وهو المجال الصعب تقليديا لأي مفاوضات لنزع السلاح هو أفضل دليل على امكان القيام بخطوة حاسمة في منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي • والأمر الضروري الآن هو اعادة توجيه جهودنا نحو البحث حقا عن حلول مقبولة في هذا الميدان والارادة السياسية للمشاركين في المؤتمر للاضطلاع بمثل هذا الجهد •

خلال السنوات التي قضيتها في المؤتمر كنت وثيق الصلة بشكل خاص بالمفاوضات المتصلة بحظر الأسلحة الكيميائية ، وشهدت لحظاتها المشرقة وعملها اليومي • ولقد أحرز تقدم ملموس خلال السنوات الأخيرة • وفي هذا السياق اسمحوا لي أن أعرب عن أسفي العميق عندما علمت بتقاعد السفير كرومارتي الذي يعرف الجميع ويقدر مدى مساهمته في التقدم المحرز وأتوجه من خلالكم برجاء الى وفد المملكة المتحدة كيما ينقل اليه أطيب تمنياتي •

واذا حاولت أن أقيم نتائج دورة هذه السنة للجنة المختصة المعنية بالأسلحة الكيميائية أستطيع القول أن وتيرة التسوية المنهجية لمشاكل الاتفاقية المقبلة قد بقيت بشكل عام • ومع أن كثافة العمل تفاوتت مع الزمن ، فاني أشعر بأن تقدما قد أحرز خلال الدورة برمتها •

وأود أن أعرب عن امتناننا لرئيس اللجنة المختصة ، السفير ايكوس لتوجيهه التقدير لعمل اللجنة ، ولجهوده الشخصية وجهود وفد بلاده الحثيثة الرامية الى الانتهاء من وضع مشروع نص الاتفاقية المقبلة • فقد كان التزامه العميق وتفانيه وكذلك التزام وتفاني منسقي المجموعات السيد نيويينهويس والسيد ماسيدو والسيد كروتش بمثابة عون كبير لنا جميعا ومساهمة هامة في توسيع وتعزيز مجالات التفاهم ، مما قربنا من الهدف المشترك •

ان مشروع التقرير ، الذي تنظر فيه اللجنة حاليا ، لا يعكس ، في رأينا ، حالة المفاوضات الراهنة على الوجه الأكمل • فقد أحرزنا في عملنا من التقدم أكثر مما يمكن أن يرى في مرفقات التقرير وفي ذهني نتائج مشاورات شتى على مختلف المستويات فضلا عن التصريحات والاعلانات التي أدلت بها الوفود الراغبة في المساهمة في تنمية الثقة المتبادلة والتفهم الأفضل • وكل هذه الأمور ساعدت في الاستعدادات اليقظة والدقيقة للمرحلة النهائية من المفاوضات بشأن الاتفاقية وتوقيعها فيما بعد •

وكان بيان وزير الشؤون الخارجية للاتحاد السوفياتي السيد أ. شيفاردنادزة بشأن مبدأ عمليات التفتيش الالزامية بالتحدى ذا أهمية خاصة في هذا الصدد . ان نهج الاتحاد السوفياتي هذا يفتح آفاقا جديدة لحل واحدة من أكثر المشاكل صعوبة وحساسية في الاتفاقية . وفي المرحلة النهائية من المفاوضات ازدادت أهمية تدابير بناء الثقة زيادة كبيرة ، وتعتبر الدعوة السوفياتية لزيارة شيخاني ، خاصة في هذا السياق ، خطوة لا سابقة لها . فلن يكتفي بعرض عملية تدمير الأسلحة الكيميائية في مرفق متحرك ولكن ستعرض أيضا أصنافا قياسية من الذخائر الكيميائية . ونفس هذا الهدف يمكن تحقيقه بالدعوة السوفياتية للوفود لزيارة مرفق تدمير الأسلحة الكيميائية - في تشابايفسك ، وكذلك قيام الوفد السوفياتي بزيارة مرفق للتدمير في الولايات المتحدة الأمريكية (تويلي) .

ونعتقد أن هذه التطورات ستترك تأثيرا ايجابيا قويا على عمل اللجنة المخصصة في المستقبل القريب .

ومع أننا ندرك أنه لا يزال أمانا الكثير من العمل الواجب انجازه ، فاني أشعر بأن الاتفاقية أصبحت في متناول أيدينا . ولهذا يجب أن لا نضيع الزخم الراهن قبل اتمام مهمتنا . ولذلك السبب نفسه ، يرى الوفد البولندي ضرورة الاستفادة الى أقصى حد من الفترة التي تفصل بين الدورتين ويوعيد تأييدا تاما اقتراح عقد دورة اضافية أو دورة ممتدة للمؤتمر تخصص فقط للأسلحة الكيميائية قبل نهاية هذه السنة . وهذا من شأنه أن يكون ممارسة جديدة كل الجدة للمؤتمر . ولكن ذلك هو ما نحتاج اليه بالضبط - نهج جديد نشط لعمل المؤتمر ، يتناسب مع أهمية المرحلة الراهنة من المفاوضات بشأن الأسلحة الكيميائية . ويمكن احراز تقدم كبير قبل نهاية هذه السنة ، اذا ما أظهرت جميع الوفود الارادة اللازمة والشعور بالطابع العاجل لهذه المسألة .

وبهذه النظرة المتفائلة سأترك المؤتمر .

وفي اختتام بياني ، أود أن أشكر كل زملائي وأصدقائي في الوفود والأمانة على المودة والتعاون اللذين حظيت بهما خلال سنواتي هنا كممثل لبولندا في المؤتمر . سأفتقدكم جميعا . فاسمحوا لي أن أعرب عن خالص امتناني وأطيب تمنياتي لكم جميعا . وأدعو للمؤتمر بالنجاح في مهمته النبيلة .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل بولندا على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها للرئاسة . انني على يقين من انني أتحدث باسم المؤتمر عندما أعرب عن اسفنا لاعلان مغادرة زميلنا الموقر السفير توربانسكي الذي مثل بلاده بموهبة فائقة وخبرة دبلوماسية ، وقد اكتسب بفضل صفاته الشخصية تبجيل زملائه في المؤتمر . وأود أن أؤكد الدور الهام الذي لعبه السفير توربانسكي ، أثناء عمله في المؤتمر ، بوصفه أول رئيس لمؤتمر نزع السلاح فكانت هذه مسؤولية تحملها بموضوعية وكفاءة . كما كان رئيسا للجنة المخصصة المعنية بالأسلحة الكيميائية ، وقدم بصفته هذه مساهمة كبيرة في تقدم أعمالنا الرامية الى فرض حظر تام على الأسلحة الكيميائية . وبالنيابة عن المؤتمر وبالأصالة عن نفسي أتمنى له كل النجاح في حياته الوظيفية .

والآن أعطي الكلمة لممثل مصر - سعادة السفير سعد الفرارجي .

السيد الفرارجي (مصر) : السيد الرئيس ، تفرض رئاسة المؤتمر على من يتولاها مسؤوليات خاصة تزداد خلال شهر آب/اغسطس حيث يتم اعداد تقرير المؤتمر وتمتد أعباء الرئاسة لتغطي

الفترة فيما بين دورتي انعقاد المؤتمر • لذلك فانه من دواعي سعادتي وسروري أن نرى أن دورية الرئاسة قد أتت بكم رئيسا للمؤتمر خلال هذا الشهر • فخيرتكم الدبلوماسية وكفاءتكم المتميزة كفيلا باضطلاعكم بمهام الرئاسة خلال هذه الفترة الهامة على أكمل وجه • ويصدق عليكم القول بأنكم الرجل المناسب في المكان المناسب وفي الوقت المناسب •

واسمحوا لي أن أعرب لسلفكم السفير تريفني من اثيوبيا عن تقديرنا للأسلوب الممتاز الذي كان سمة رئاسته للمؤتمر خلال شهر تموز/يوليه الماضي •

كما أنتهز هذه الفرصة أيضا لأرحب بالسفير نيهال رودريغو ممثل سري لانكا ، وقد جمعتني معه العمل في نزع السلاح عندما كنا نقوم بالاعداد للدورة الخاصة الأولى لنزع السلاح في نيويورك عام ١٩٧٦ وأثناء رئاسة سري لانكا لحركة عدم الانحياز • كما أرحب أيضا بالسفير ماركوس كاستريوتو دي ازامبوجا سفير البرازيل وممثلها لدى مؤتمر نزع السلاح • ورغم قصر المدة التي تزامننا فيها هنا الا أنني من واقع حديثه ومساهماته حتى الآن أعتقد أنه سيمثل البرازيل في هذا المؤتمر على أحسن وجه وسيكون مساهما ايجابيا لنجاح هذا المؤتمر •

كما لا يفوتني أيضا وقد بدأنا عملنا اليوم بالاستماع لسعادة السيد ستين اندرسون وزير خارجية السويد بالجلسة العامة ، استمعنا الى بيان هام قيّم وان دل على شيء فانه يدل على استمرار دور السويد الايجابي من أجل الوصول الى نزع السلاح ، ومساهمة السويد حكومة ووفدا في مؤتمر نزع السلاح وشعبا في دعم أعمال مؤتمر نزع السلاح •

السيد الرئيس ،

أدلي اليوم بآخر بيان لي كرئيس لوحد مصر بالمؤتمر وقبل عودتي بيوم واحد الى بلادتي للاضطلاع بمهام أخرى • وبهذه المناسبة تعود بي الذاكرة الى ما يقرب من أربع سنوات مضت حينما أدليت بأول بيان لي في هذا المؤتمر أعربت فيه آنذاك - وكان ذلك في آذار/مارس ١٩٨٤ - عن مشاعر القلق والحيرة التي تعتلم في نفسي ••• القلق لتعثر جهود هذا المحفل التفاوضي الهام ، والحيرة والتساؤل حول الأسباب الحقيقية وراء هذا الفشل • ولا أعتقد أن الوضع يختلف كثيرا اليوم لأنه بالرغم من انقضاء تلك الفترة لا يزال المؤتمر متعثرا ولم يحقق أى تقدم حقيقي في أعماله بل نشهد تراجعا واضحا في تناول الكثير من بنود جدول الأعمال • وللتدليل على ذلك اسمحوا لي سيادة الرئيس باستعراض مختلف تلك البنود ، ليس بهدف تحديد موقف مصر منها - فموقف مصر معروف سبق ايضاحه في بيانات سابقة - ولكن للحكم على مدى صحة انطباعاتي الشخصية عن سير العمل في هذا المؤتمر •

ولنبدا ببند حظر التجارب النووية - لقد تعثرت جهود المؤتمر على امتداد أربع سنوات لاعادة انشاء اللجنة المختصة • لماذا ؟ لأن هناك فريق من الدول يعلن استعداد له بحث الموضوع بالمؤتمر ، ولكنه في نفس الوقت يعتبر أن حظر التجارب النووية هدف بعيد المدى ، ويؤكد على ضرورة الاعتماد على التسليح النووي كمكون أساسي في ترسانته ويستمر في تجاربه النووية لضمان فعالية الردع النووي • وفريق ثان يتخذ من موقف الفريق الأول مبررا للاصرار على المطالبة بولاية تفاوضية للجنة المختصة كحد أدنى لالتزام سياسي ودليل على صدق النوايا والجدية في التوصل لحظر التجارب النووية • وقد يكون من قبيل الصدفة ان غالبية أعضاء هذا الفريق أو كلهم دول غير أطراف بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، وهناك تساؤلات كثيرة حول المدى الذي وصلوا اليه في تنمية قدراتهم النووية • وفريق ثالث يحاول معالجة الموضوع بأسلوب مرن من خلال مبادرات تتفق مع قرارات الجمعية

العامة للأمم المتحدة في هذا الشأن ، وآخر تلك المبادرات هو مشروع الولاية الذى تتضمنه الوثيقة CD/772 والذى يعكس بأمانة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٤٦/٤١ ألف • وللأسف يجد هذا الفريق الثالث نفسه غير مرضي عنه من الفريقين الآخرين ، حيث يتهمة احدهما بابتداء مرونة لا مبرر لها ، في حين يتهمة الآخر بعدم التقدم بجديد • وبدون محاولة تحديد المسؤولية أو القاء اللوم على فريق دون الآخر فانه مما لا شك فيه أننا جميعا الخاسرون • ففي الوقت الذى نشغل فيه أنفسنا بالاتفاق على ولاية للجنة المخصصة ، يتصاعد الانتشار النووي الرأسي وتزايد احتمالات الانتشار النووي الأفقي ، ونكون بذلك كمن شغل نفسه بالقشور وانصرف عن الجوهر •

وواصل المؤتمر بحث بند وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي من خلال جلسات غير رسمية للمؤتمر • وبالرغم من اتفاقنا على أسلوب لهيكله المناقشات وتوجيهها بما يكفل معالجة أفضل للموضوعات المطروحة للبحث ، الا أننا لانزال بعيدين عن وضع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة حول الموضوع - وآخرها القرار رقم ٨٦/٤١ واو - موضوع التنفيذ ، وهو القرار الذى يدعو مؤتمر نزع السلاح لانشاء لجنة مخصصة لبلورة الأفكار الواردة في الفقرة (٥٠) من الوثيقة الختامية للدورة الخاصة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المخصصة لنزع السلاح والتقدم بمقترحاتها حول أفضل السبل لبدء المفاوضات متعددة الأطراف للاتفاق على مراحل مناسبة مع اتخاذ تدابير كافية للتحقق ، للحد من التسلح النووي وتخفيض الأسلحة النووية بهدف ازالتها نهائيا •

ولا نعتقد بإمكانية أن يحقق المؤتمر أي تقدم في هذا المجال طالما ان هناك دولا تتمسك بالتسلح النووي كوسيلة للردع • وبدون الاستطراد في نقد هذا المفهوم وبيان عواقبه الوخيمة على السلم والأمن الدوليين يكفينا الإشارة الى أن الادعاء بأن الردع النووي قد وفر السلام لأوروبا خلال ما يزيد عن أربعين عاما انما يشجع الانتشار النووي الأفقي في محاولة لاستخدام الردع النووي لتوفير السلام على المستوى الاقليمي في سائر أنحاء العالم • كما أن استمرار تمسك الدول النووية بالتسلح النووي في الوقت الذى تنكره على غيرها بل وتقاومه بشتى الطرق يعطي انطباعا بأن هناك فئتين من الدول : فئة مسؤولة تستطيع أن تستخدم الردع النووى بطريقة حكيمة فيحق لها امتلاكه ، وفئة أخرى غير مسؤولة ومتهورة فيجب الحيلولة دون وصول السلاح النووى اليها • وهذا تصنيف يصعب القبول به • ولا نفهم ما هو المقصود بالردع النووى ومستوى التسلح اللازم لتوفيره ، لأننا نجد أن الترسانة النووية للدولتين العظميين تكفي لتدمير العالم عدة مرات ، ومع ذلك تصر احدى هاتين الدولتين على تكثيف ترسانتها النووية • ونجد الدول النووية الأخرى تدافع عن قوتها النووية المستقلة - رغم ضآلتها بالمقارنة بالترسانة النووية للقوتين العظميين - بدعوى توفير أمنها الذاتى • فاذا كانت القوة النووية لتلك الدول على ضآلتها لا تحقق ردعا كافيا ، يثور التساؤل اذن لماذا الاحتفاظ بها - أما اذا كانت توفر ردعا كافيا ، يثور التساؤل لماذا اذن تحتفظ القوتين العظميين بهذا الكم الهائل من الأسلحة النووية • واذا كان الأمر كذلك لماذا لا تفكر الدولتان العظميان جديا ففى اجراءات أحادية لنزع السلاح النووي كوسيلة فعالة لتوفير الثقة واعطاء دفعة لمفاوضات خفض وازالة الأسلحة النووية ، طالما أن أمن أي من الدولتين سيظل مصونا لن يتهدهد الخطر حتى مع مستوى أقل من التسلح النووى - لقد أشارت الوثيقة الختامية للدورة الخاصة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المخصصة لنزع السلاح لهذا ، وأكد فريق من الخبراء الحكوميين فعاليتها الاجراءات الأحادية لنزع السلاح النووى ، وذلك في دراسة اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والثلاثين •

ولا نفهم سببا للاصرار على عدم اختصاص المؤتمر بالتفاوض لوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي وضرورة أن يقتصر ذلك على الدول النووية وخاصة القوتين العظميين. ان المفاوضات الثنائية على أهميتها ستظل بطبيعتها محدودة النطاق بحكم الأطراف المشاركة فيها والموضوعات التي تتناولها ، وليس هناك من بديل عن محفل متعدد الأطراف يضم الدول النووية جميعها وتعالج فيه موضوعات وقف التسلح النووي ونزع السلاح النووي في شمولها - اذا كان لأحد اقتراح بديل آخر فليتقدم به - وهل من اطار آخر يكفل مشاركة الدول غير النووية ويأخذ مصالحها في الاعتبار. أم محكوم على هذه الدول غير النووية بأن تظل دول من الدرجة الثانية تزاح الى الهامش في انتظار أن تقرر حفنة قليلة من الدول مصيرها ، فيشملها الأمان اذا ما اتفقت الدول النووية فيما بينها على وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ، ويتهددها الفناء اذا ما فشلت في ذلك . والا تستطيع هذه الدول أن تقوم بدور توفيق في المفاوضات هي موهلة له بحكم كونها دول غير نووية .

ولطالما نادينا بضرورة منع الحرب النووية محذرين من عواقبها على الحضارة الانسانية ووجود الجنس البشري ذاته . ولكم سعدنا عندما أدركت القوتان العظميان ، اللتان تملكان أكبر الترسانات النووية وفي مقدورهما شن الحرب النووية ، هذه الحقيقة وقامت بصياغتها في عبارة منمقة رنانة " لا يمكن كسب حرب نووية وبالتالي يجب منع نشوبها " - ولكن ما هي الخطوات العملية التي اتخذت لترجمة هذا الالتزام الى واقع ملموس . وكنا نتوقع أن يعطي تقرير السكرتير العام للأمم المتحدة بشأن منع الحرب النووية دفعة للموضوع ، وهو التقرير الذي احتوى على كم هائل من المقترحات لمعالجة الموضوع من كافة جوانبه - ولكن يبدو أنه أصبح في طي النسيان وأضيف الى مخزون التقارير والدراسات والقرارات الخاصة بنزع السلاح . قد نفهم أن يطول التوصل الى اتفاق على تدابير واجراءات عملية لمنع الحرب النووية بالنظر الى تعدد جوانب الموضوع وتشابكها ، ولكن ما لا نستطيع فهمه أن نفشل في مجرد الاتفاق على بدء معالجة الموضوع . فهل هذا حقيقة موقف مسوؤل . اذا كنا لا ندرك الخطر ولم نفعل شيء لدرئه فهي كارثة - اما اذا كنا نندرك الخطر ولم نفعل شيء لمواجهته فالكارثة أكبر .

اذا كنا نستطيع أن نجزم بأن هناك تقدما واضحا في المفاوضات الخاصة بحظر الأسلحة الكيميائية فاننا لا نستطيع أن نكون على نفس الدرجة من اليقين اذا سألنا متى ستنتهي تلك المفاوضات ويتم اعداد مشروع الاتفاقية . ان بعض البيانات العامة التي استمعنا اليها خلال الفترة الأخيرة تعطي الانطباع بأن التوصل الى الاتفاقية قاب قوسين أو أدنى ، في حين أن بعضها الآخر يشير الى أنه يتعين علينا قطع شوط طويل قبل تحقيق هذا الهدف . وان دل هذا التباين في التقدير على شيء فانما يدل على مدى ارتباط تلك المفاوضات باعتبارات ليس للمؤتمر في حالات كثيرة يد فيها - وتأسيسا على ذلك لا نعتقد في جدوى عقد دورة خاصة للمؤتمر لتنشيط مفاوضات حظر الأسلحة الكيميائية طالما ان المفاوضات تخضع لاعتبارات سياسية أكثر منها فنية . واذا أريد تنشيط اعمال المؤتمر فليعقد دورة خاصة أو نطيل من مدة الدورة العادية لتتناول كافة بنود جدول الأعمال مع التركيز على تلك البنود التي يوليها المجتمع الدولي أولوية عليا .

وقد يكون من المناسب التعليق في هذا السياق على موضوع التفتيش بالتحدي الالتزامي طالما ان هناك شبه اجماع بأنه حجر الزاوية في التوصل الى الاتفاقية . ان الانضمام للمعاهدات عمل من أعمال السيادة تقرره الدولة وفق مصالحها العليا - كما أن الانسحاب من المعاهدات المتملة

بموضوعات نزع السلاح مبدأ مقرر ، اذا ما تعرضت مصالح الدولة العليا للخطر • انطلاقا من ذلك بان أي دولة لديها أسلحة كيميائية أو تعتزم امتلاكها ولديها النية في استخدامها لن تنضم للاتفاقية • صحيح أن هذا سيوقعها تحت ضغط أدبي ولكن على الأقل سيعفيها من المسؤولية القانونية المترتبة على مخالفة الاتفاقية في حالة الانضمام إليها •

ولذلك لا نفهم لماذا عند بحث موضوع التفتيش بالتحدي الالزامي نركز البحث على بعد التحقق من الامتثال ونهمل بعد عدم اساءة استخدام التفتيش بالتحدي الالزامي وتهديده للأمن القومي للدول والاضرار بالانتاج السلمي للصناعة الكيميائية - لذلك فاننا نعيد ضرورة وضع أحكام تفصيلية للتفتيش بالتحدي بما يكفل عدم اساءة استخدام هذا الأسلوب من أساليب التحقق ، اذا ما أخذ به في الاتفاقية ، وضرورة التعويض عن أية أضرار قد تترتب على ذلك • وهذا يقودني الى نقطة ثانية وهي أنه في الوقت الذي نهتم فيه بالتحقق من امتثال أطراف الاتفاقية لأحكامها ، يجب ألا نغفل النتائج المترتبة على عدم انضمام بعض الدول للاتفاقية • فيجب أن نحرص على عدم تكرار تجربة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيث تفرض القيود المشددة على الدول أطراف المعاهدة في حين أن الدول غير الأطراف حرة طليقة في تنمية قدراتها النووية •

واذا كان هناك مجال لاتخاذ اجراءات لبناء الثقة خلال مرحلة المفاوضات وقبل التوصل للاتفاقية وسريانها ، فاننا نعتقد أن من بين تلك الاجراءات الامتناع عن انتاج أجيال جديدة من الأسلحة الكيميائية وعدم المطالبة بالاستمرار في انتاج أسلحة كيميائية حتى بعد الانضمام للاتفاقية •

لقد كانت قرارات الجمعية العامة واضحة وصريحة حينما طالبت المؤتمر بإنشاء لجنة مخصصة لاجراء مفاوضات لعقد معاهدة أو معاهدات حسب الاقتضاء لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي • وبالرغم من ذلك ووفق عند انشاء اللجنة المخصصة على مرحلة استطلاعية تمهيدا لتلك المفاوضات • وبعد ثلاث دورات وثلاث سنوات مازلنا في تلك المرحلة ، ويبدو لنا أنه مقدر لها أن تطول وربما الا تنتهي • ولا يرجع ذلك الى الزعم بتعدد جوانب الموضوع وتشابكها - مع تسليمنا بهذا - ولكن يرجع أساسا الى الاختلاف حول نقطة الانطلاق • فهناك شبه اجماع بأن النظام القانوني الذي يحكم الفضاء الخارجي حاليا - رغم ايجابياته - به بعض أوجه القصور وفي حاجة الى دعم واستكمال • في حين تنفرد دولة بالحكم بأن نفس النظام القانوني شامل وفعال وكفيل بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي في حالة الامتثال لأحكامه • وذلك وسط الاعلان عن اتهامات واتهامات مضادة بوجود برامج وبرامج مضادة لتسليح الفضاء • ولا أدري حقيقة أين المنطق في هذا - لأنه يفرض صحة الزعم بأن النظام القانوني الحالي شامل وفعال فانه بعد وضع تلك البرامج موضع التنفيذ ، ستتفي عنه هذه الصفة • وطالما أن المحصلة واحدة وهي أن النظام القانوني الذي يحكم الفضاء الخارجي به قصور أو سيعتريه قصور ، لماذا اذن يطلب منا أن نشل ايدينا وننتظر لحين وقوع البلاء بينما الحكمة تقول ان الوقاية خير من العلاج • ويفرض استمرار المرحلة الاستطلاعية وفشلنا في الاتفاق على ولاية محسنة للجنة المخصصة وبرنامج عمل لها يكون أكثر تحديدا ، فاننا لا نرى سببا يحول دون أن تركز اللجنة المخصصة الجزء الأكبر من أعمالها خلال المرحلة القادمة على دراسة مفصلة للمقترحات المقدمة أو تلك التي سيتم تقديمها لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، ومن خلال هذه الدراسة وحدها يمكن الحكم على مدى صلاحية المقترحات وفعاليتها وواقعيتها - ونعتقد أن اعطاء صلاحيات أكبر لرئيس اللجنة المخصصة لكفالة ذلك بحكم مسؤوليته عن ضمان حسن سير العمل باللجنة المخصصة لا يعد تجاوزا لولاية اللجنة المخصصة أو لبرنامج عملها بأي حال من الأحوال •

لقد أوضحت المناقشات التي دارت باللجنة المخصصة لضمانات الأمن السلبية من جديد حق الدول التي تخلت عن الخيار النووي في الحصول على ضمانات لعدم استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضدها ، وإن هذا يجب أن يكون محور المناقشات الرئيسي في اللجنة المخصصة ، وأنه لا بد من مراجعة مختلف الأطراف - الدول النووية والدول غير النووية - على حد سواء - لمواقفها على نحو يسهل التوصل الى اتفاق حول هذه الضمانات ، وإن الاعلانات الاحادية بفرض التسليم بأهميتها تفتقر الى القوة الالزامية لأن من طبيعة الاجراءات الاحادية أن من يملك اتخاذها يملك التراجع عنها وأنه لذلك لا بد من توفير تلك الضمانات من خلال وثيقة دولية ملزمة قانوناً ، وبدون القبول بهذه الحقائق والعمل على أساسها لا نعتقد بأنه سيكون أمام اللجنة المخصصة أى فرصة لاحراز تقدم في أعمالها .

كما أوضحت المفاوضات التي دارت باللجنة المخصصة للأسلحة الاشعاعية بأنه لا بد من بحث موضوعي حظر الأسلحة الاشعاعية وحظر الهجوم على المرافق النووية معا ، والتوصل الى اتفاق بشأنهما معا ، يتساوى في ذلك أن يتم تناولهما بطريقة منفصلة أو من خلال منهج أحادي . كما أوضحت المفاوضات أن حظر الهجوم على المرافق النووية له جوانبه المتعددة . وأنه من هذا المنطلق لا نرى مفراً من بحثه من خلال أكثر من محفل بحيث يختص كل محفل بالجانب الذى يدخل في نطاق ولايته ، وهو النهج الذى اختطته مصر لنفسها في تناول هذا الموضوع . وتأسيساً على ذلك نرى أن مؤتمر نزع السلاح هو جهة اختصاص أصيل في بحث حظر الهجوم على المرافق النووية من خلال اللجنة المخصصة للأسلحة الاشعاعية من زاوية الاضرار الاشعاعية التي قد تتولد عن الهجوم على المرافق النووية . وانني اتفق مع السفير رولف ايكيوس ممثل السويد في كل ما ذهب اليه في بيانه القيم الذى أدلى به بتاريخ ١٣ الجارى لتقييم أعمال الفريق بآء باللجنة المخصصة والذى اختص ببحث هذا الموضوع .

لقد أوضحت أعمال اللجنة المخصصة للبرنامج الشامل لنزع السلاح تراجعاً في اعداد مشروع البرنامج . لقد كان من المقرر الانتهاء من اعداد مشروع البرنامج لتقديمه الى الجمعية العامة بنهاية الدورة الماضية للمؤتمر . وأمام الرغبة في ازالة العدد المحدود من التحفظات حول بعض الفقرات استحدثنا اجراء تقديم مشروع البرنامج للجمعية العامة في آخر دورتها بدلاً من بدايتها - ولكن للأسف يبدو أن البعض منا وجد في هذه الفسحة من الوقت فرصة للتراجع عن كثير مما سبق الاتفاق المبدئي عليه بحيث أصبحت التحفظات اليوم على فقرات مشروع البرنامج أكثر مما كانت عليه فسي بداية الدورة . كما وجد فيها فرصة لمحاولة فتح باب المناقشة في أحكام الوثيقة الختامية للدورة الخاصة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المخصصة لنزع السلاح ذاتها والصادرة بتوافق الآراء والتي تعد بحق وحتى الآن دستوراً لنزع السلاح .

إن تحسين أداء المؤتمر وزيادة فعاليته لن يكون هو العامل الحاسم في تجاوز المؤتمر للأزمة التي يواجهها حالياً ، ولكنه على الأقل سيحد من المشاكل التي نصادفها في الاضطلاع بمهمتنا . لذلك أعتقد أن الوقت قد حان لكي ننتقل من مجرد بحث مقترحات تحسين أداء المؤتمر وزيادة فعاليته الى وضع تلك المقترحات موضع التطبيق . وإذا استلزم الأمر تعديل لائحة الاجراءات فلنعد لها فالمؤتمر كما يقولون سيد اجراءاته . ولا بد أن يشمل ذلك مراجعة قاعدة توافق الآراء لاننا نشك بأن القائل بها كان يقصد حق الاعتراض والا لكان قد نص عليه . ومفهومنا لتوافق الآراء انه تعبير عن الاتجاه العام والذى يشارك في تكوينه مجموع الدول . وبالتالي يصعب قبول انفراد دولة واحدة بتعطيله . وإذا كان من المقبول التمسك بتوافق الآراء بمفهوم حق الاعتراض لقرار صياغة أحكام

المعاهدات التي يجري التفاوض بشأنها باعتبار أن ذلك يمس مصالح الدولة العليا وأمنها القومي، فانه من غير المقبول اساءة استخدام هذه القاعدة في المسائل الاجرائية التي يقررها المؤتمر. كما أن اجراءات انشاء اللجان المخصصة يجب أن يلحقها التطور هي الأخرى على نحو يضمن عدم تعطيل انشاء اللجان بسبب الخلاف على ولايتها وبرنامج عملها. • ويجب التفكير في اعطاء صلاحيات أكبر لرؤساء اللجان المخصصة لتوجيه أعمالها على نحو يمكنها من الوفاء بالولاية الممنوحة لها. • وقد يكون من المناسب أيضا التفكير في أسلوب للاستفادة بدرجة أكبر من اللقاءات غير الرسمية بين رؤساء الوفود وأعضاء هذا المؤتمر التي كثيرا ما تتم في اطار مناسبات اجتماعية لاجراء حوار بناء بعيدا عن الاطر الرسمية والمجموعات الاقليمية. • واقترح اخيرا بحث امكانية الاستفادة بدرجة أكبر بجهود معهد دراسات الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح على نحو يساعد على توفير الخلفية التي قد تحتاج إليها بعض الوفود في أعمالها، وفي نفس الوقت نخرج أنشطة المعهد من دائرة البحوث النظرية المجردة ونربطها بالاحتياجات الفعلية لعملية التفاوض في هذا المؤتمر.

وأخيرا فان معيار نجاح المؤتمر كجهاز متعدد الأطراف للتفاوض حول نزع السلاح هو فيما يتوصل اليه من اتفاقيات في هذا الشأن - ويجب أن يسترشد في أعماله بقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، فقد انشأ هذا الجهاز أي مؤتمر نزع السلاح بواسطة الجمعية العامة للأمم المتحدة وهي التي حددت أعضائه. • فهو بهذا يعد جهازا متخصصا من أجهزة الأمم المتحدة مهمته اعداد مشاريع الاتفاقيات حول مسائل نزع السلاح بالتفاوض بين أعضائه، واذا ما فرغ من هذا فانه يقوم بعرضها على الجمعية العامة لتأييدها وتوصية المجتمع الدولي بالانضمام إليها والالتزام بأحكامها.

السيد الرئيس، في ختام بياني اسمحوا لي بأن أعرب عن تقديري للمؤتمر الذي حظيت بشرف رئاسته خلال شهر حزيران/يونيه الماضي وأتاح لي خبرة تضاف الى رصيدي في المجال الدبلوماسي وجمعني بزملاء أعزاء سواء منهم من هو معنا في القاعة اليوم أو من غادرونا خلال السنوات الأربع الماضية. • لقد استفدت من التعامل معكم جميعا وسعدت بمداقتكم جميعا. • كما أود أن أشكر سكرتير عام المؤتمر السفير كوماتينا والسكرتير العام المساعد السفير باراساتيبي وأعضاء فرع نزع السلاح في جنيف على كل العون الذي قدموه لي ولوفدي خلال تلك الفترة متمنيا لكم جميعا التوفيق في خدمة أهداف نزع السلاح من أجل عالم أكثر أمنا وسلاما وحياة أفضل لنا جميعا. • ولا يفوتني أن أعبر عن تقديري أيضا لأجهزة الترجمة الفورية والتحريرية خاصة أعضاء أجهزة الترجمة العربية الذين بفضل جهودهم تم نقل أفكاري بصورة أكثر من مرضية اليكم من خلال اللغات الأخرى. وانني أخيرا أعبر عن شكري وتقديري لزملائي أعضاء وفد جمهورية مصر العربية فقد جعلوا من مهمتي هنا مهمة سهلة وتحملوا العديد من الأعباء. • فأشكرهم على هذا وأتمنى لكم جميعا النجاح في مهمتكم. • وشكرا سيادة الرئيس.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل مصر على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها للرئاسة. • وبصفتي رئيس المؤتمر أود أن أعرب عن أسفي وأسف أعضاء المؤتمر لمغادرة زميل مبجل آخر لنا، فالسفير سعد الفراجي كان هو أيضا رئيسا للمؤتمر، وقد تولى هذا المنصب بحكمته المعهودة لنا وخبرته الدبلوماسية ومعرفته بميدان نزع السلاح. • وكان أول رئيس للجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. • وقد مكنت موهبته الدبلوماسية المؤتمر من التحرك نحو دراسة هذا البند الهام من جدول أعمالنا دراسة مستفيضة. • وعلى أساس خبرتي الشخصية كمنسق للمجموعة الغربية بالنسبة للفضاء أود أن أقول له بوصفه منسقاً لمجموعة عدم الانحياز

حول هذا الموضوع ، ولكن قبل كل شيء بوصفه صديقا ، أنني سعدت جدا بالعمل معه . وأخيرا أتمنى له ، بالنيابة عن المؤتمر وبالأصالة عن نفسي ، كل النجاح في حياته الوظيفية .
والآن أعطي الكلمة لممثل سرى لانكا ، سعادة السفير رودريغو .

السيد رودريغو (سرى لانكا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، أود في البداية أن أقدم اليكم تهاني وفدى الحارة وتمنياته الطيبة بمناسبة توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح خلال شهر آب/ أغسطس . ان شهر آب/ أغسطس يمثل ذروة الجهود التي يبذلها مؤتمر نزع السلاح خلال دورة الصيف هذه ، وانه لمن حسن حظنا أن تكونوا أنتم الذي يتولى مهمة جمع شتات عملنا . وقد كان أيضا من حسن حظي أن أشاهد الكفاءة التي أدار بها السيد تاديسي تريفي ، سفير اثيوبيا ، عمل المؤتمر خلال الشهر الماضي .

وسيكون بطبيعة الحال من ضرور الادعاء أن أسعى ، كوافد جديد على مؤتمر نزع السلاح ، الى تحليل انجازات الدورة وأوجه قصورها . ومع ذلك ، سأبدأ العمل حيثما تركه سلفي ، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر استمرار التزام سرى لانكا بالعمل الهام الذي يضطلع به مؤتمر نزع السلاح بوصفه محفل التفاوض الوحيد المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح .

وبالرغم من قصر خبرتي بأعمال المؤتمر ، فقد لمست الاحساس الخاص بتأدية رسالة والتفاني والجدية الهادئة التي يتحلى بها أعضاء المؤتمر في تصديهم لمهامه المتعددة الوجوه . فان كان المؤتمر يضم في عضويته المحدودة وان كانت ممثلة للمجموع أقوى الدول وكذلك دولا صغيرة كدولتي ، فانما ذلك يؤكد حقا وبطريقة عملية أن نزع السلاح مسألة تهم الجميع بصورة مباشرة . ففي مجال العلاقات الاقتصادية، صنت الدول الى دول متقدمة ودول نامية مع مواصلة تصنيف الدول النامية الى فئات متعددة منها أقل البلدان نموا والبلدان المتضررة جغرافيا وأشد البلدان تأثرا . أما ففي الميدان العسكري والأمني ، فنحن جميعا ابتداء بالولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وانتهاء بسري لانكا، ندخل في فئة أشد البلدان تأثرا . فاننا جميعا ، أيا كانت قوتنا العسكرية ونوعية ومدى مشاركتنا في مؤتمر نزع السلاح ، نتعرض لنفس المخاطر التي تهدد بقاءنا على قيد الحياة . وتحذونا جميعا نفس الآمال أيضا في امكانية وضرورة تفادي أسوأ الاحتمالات .

ومما يدعو الى الدهشة أن وصف تشارلز ديكنز في كتابه المعنون " قصة مدينتين " — عن الأزمة التي سبقت اندلاع الثورة الفرنسية ينطبق على جميع العصور ، بما في ذلك عصرنا . انه يمثل حقا أفضل الأزمة وأسوأها ، ربيع الأمل وشتاء اليأس في آن واحد .

فقد أصبح هنالك قبول هادئ وصحي وعنيد لحقيقة أن الحروب النووية لا يمكن كسبها وينبغي عدم خوضها قط . فبالرغم من الاختلافات الايديولوجية التي يصعب على ما يبدو التوفيق بينها واستمرار الأحلاف العسكرية المتصارعة، بذلت جهود صادقة وتحقق بالفعل نجاح كبير في محاولات بلوغ أهداف مشتركة ومتعاضة - وهذه الاتجاهات وان كانت مؤقتة تحظى بترحيب حار من جانب الدول — غير المنحازة كسري لانكا التي أرست مبدئيا أمنها على وسائل أخرى غير الأحلاف العسكرية . وقد كانت مدينة جنيف هذه منطلقا لمبادرات السلم التي ستتجاوز أصداءها أوروبا والدول المتأثرة بصورة مباشرة . فهناك ما يبرر الأمل المعقود على امكانية التوصل في المستقبل القريب الى عقد اتفاق لازالة القذائف النووية المتوسطة المدى . فالاجتماع الخاص بين وزيرى خارجية الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة المقرر عقده في شهر أيلول/ سبتمبر يبعث على التفاؤل رغم ما صودف من تعقيدات ، كما

أن الفرص متاحة للمضي قدما في مجالات أخرى تشمل خفض الأسلحة الاستراتيجية ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي •

ففي النظرية الكلاسيكية لعدم الانحياز ، يخشى أحيانا من تقارب الدول الكبرى بنفس قدر خشيتنا من تنافسها • ولكن حيثما يوءتي الاهتمام الصحي بمواصلة مبادرات السلم ثماره ويشارك المجتمع الدولي وموتمر نزع السلاح في مسعى السلم هذا ، لا يمكن بالتأكيد أن تكون الأزمة كلها سيئة • ففي الأسبوع الماضي ، قال السيد نازاركين ، سفير الاتحاد السوفياتي ، ان الجهود الجاري بذلها في آن واحد في المفاوضات المتعددة الأطراف في اطار موتمر نزع السلاح وعلى المستوى الثنائي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يمكن أن تكون مكملة لبعضها البعض • وفي الأسبوع السابق ، أتاحت لي لحسن الحظ فرصة سماع الخطاب الذي ألقاه وزير خارجية الاتحاد السوفياتي سعادة السيد ادوارد شفاردنادزه ، امام هذا المحفل حيث طلب فيه الى موتمر نزع السلاح أن يساعد في عقد اتفاق بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشأن حظر التجارب النووية • ودعا السفير فريدريزدورف ، ممثل الولايات المتحدة ، موتمر نزع السلاح الى اتخاذ اجراءات تكون مكملة للمفاوضات الثنائية الجارية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي • فاذا كانت ميكروفونات موتمر نزع السلاح تستخدم في هذا الحوار ، حتى وان كان هذا الحوار متوترا أحيانا والأصوات نشاز أحيانا أخرى ، فذلك يتيح تحديا طيبا لموتمر نزع السلاح ولجهودنا الجماعية التي تبذل في بيئة دولية شهدت أيضا أكثر من مرة قصر النظر الذي ينطوي عليه التقليل من شأن نهج تعدد الأطراف • ولا ينبغي لموتمر نزع السلاح أن يستجيب لهذا التحدي بالتحي جانباً ملتصا الراحة • فبالنسبة لأولئك الذين يتحملون مسؤوليات خاصة وتتأثر باجراءاتهم مصائر جميع الدول الأخرى ، ستكون المشاركة النشطة لأجهزة تمثيلية مثل موتمر نزع السلاح أضمن وسيلة لاثبات الادعاءات بأن مثل هذه المسؤولية الخاصة موضوعة في محلها •

ومع ذلك ، لا نستطيع أن نخدع أنفسنا لا كأعضاء في موتمر نزع السلاح ولا كبشر ونقول أن الأمور تجري على ما يرام • فالتهديد النووي لم يخف بعد • فان تزايد التطوير والتعديلات النوعية ضاعف من ضخامة هذا التهديد وما ينطوي عليه من رعب ، مدعما الشك وعدم الاستقرار بدلا من الايحاء بالثقة والامن • وأصبحت أرجاء الفضاء الخارجي مهددة بالتلويث الأخير للانسان أي "التسلح" • وتتزايد المشاكل الاقتصادية في الوقت الذي يتصاعد فيه الانفاق على الأسلحة • وعلى حد تعبير معالي وزير خارجية السويد في خطابه البالغ الاهمية هذا الصباح ، تتجاوز المشاكل الكبرى في عصرنا هذا التنافس بين الشرق والغرب ، اذ أنها علمية النطاق واقتصادية في أغلب الأحيان والبلدان الصغيرة تتعرض للتخويف والتهديد •

وتعكس المداولات الجارية في موتمر نزع السلاح ، من جوانب عديدة ، الحالة الراهنة في مجال نزع السلاح • فأهمية البنود الثلاثة الأولى المدرجة في جدول الأعمال بشأن الأسلحة النووية ليست في حاجة الى تعليق • ذلك أن جميع الدول قد أقرت في الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح ، بتوافق الآراء ، بأن أخطر مهمة وأعجلها تتمثل في ازالة خطر الحرب النووية • ويبدو أن هذا الهدف بعيد كل البعد عن أن يتحقق • وفي هذا الصدد ، تصبح مسألة حظر التجارب النووية حتمية رئيسية لكبح جماح سباق التسلح النووي النوعي • وقد وافقت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في قمة ريكيافيك التي عقدت في العام الماضي على ضرورة احراز تقدم تدريجي من أجل حظر التجارب حظرا شاملا •

والى أن يصبح هذا الحظر مطبقا سيتواصل مع الأسف استحداث شبكات جديدة وأكثر تطويرا وفتكا من الأسلحة النووية ، مع ما يقترن بذلك من نتائج • ذلك أن كل تجربة ليست سوى وعدا بتجربة أخرى يجربها الغير • ان عدد الدول المعنية محدود ومشاركتها في حظر التجارب سيساعد في تهيئة جو سياسي موات من شأنه أن يستحث سلسلة من ردود الأفعال الايجابية في مجالات أخرى لنزع السلاح النووي •

وقد كان حظر التجارب مربوطا بمسائل التحقق وكذلك بما وصف بأنه من ضرورات الردع النووي • وبالفعل ، اقترح الكثير بالفعل للوفاء بمقتضيات التحقق ، بما في ذلك اقتراحات التفتيش الموقعي ووسائل الاستفادة من الانجازات الكبيرة في السيزمولوجيا وكذلك الشبكات العالمية لتبادل البيانات •

وسري لانكا طرف في معاهدة عدم الانتشار ، رغم محدوديتها ، ونرى أن هناك علاقة جوهرية قائمة بين معاهدة حظر التجارب وبين نظام أكثر فعالية لعدم الانتشار • فقد وجه بالفعل المؤتمر الاستعراضي الثالث لمعاهدة عدم الانتشار الدعوة الى الدول الحائزة للأسلحة النووية للمشاركة في مفاوضات عاجلة لاعداد وابرار معاهدة للحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية في اطار مؤتمر نزع السلاح • ونعتقد كالأغلبية العظمى من الدول بأن ابرار مثل هذه المعاهدة سيكون أهم خطوة تتخذ على الاطلاق لتعزيز النظام القانوني القائم ضد أي انتشار آخر سواء كان أفقيا أو رأسيا • ولا شك أن معاهدة الحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية ستكون خطوة لا غنى عنها على الطريق الصعب الموادي لوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي باعتبار ذلك مقصدا قررنا جميعا أن نصل اليه حين اعتمدنا بتوافق الآراء الفقرة ٥١ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح • وبالرغم من كل ذلك ومن تحسن الجو بين القوى الرئيسية الحائزة للأسلحة النووية ، مازال علينا أن نوافق على مسألة التفاوض على ولاية • وهذا يتطلب بذل جهود لانشاء لجنة مخصصة في اطار مؤتمر نزع السلاح تسند اليها مهمة العمل من أجل تحقيق الهدف المتمثل في ابرار معاهدة الحظر الشامل للتجارب •

وعلى النقيض من الركود الذي يشهده مؤتمر نزع السلاح بشأن هذه المسألة ، هناك لحسن الحظ تدفق وتحرك أوضح بصدد البند ٤ من جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح المتعلق بالأسلحة الكيميائية • ولا بد من الاعراب عن امتنان وفدي للعمل الذي أنجزته اللجنة المخصصة في العام الماضي تحت رئاسة السيد كرومارتي ، سفير المملكة المتحدة ، وللتقدم الكبير الذي أحرز هذا العام بارشاد السيد ايكويوس ، سفير السويد • فبفضل جهودهما المتواصلة ، تتوفر امكانية واضحة للاتفاق على وضع اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية • ولا تزال القضايا المعقدة قائمة ، كتلك المتعلقة بالتحقق ، بما في ذلك ايجاد توازن بين المطلبات باقامة نظام تحقق صارم وملزم لمنع انتهاك الاتفاقية المقترح وضعها وبين اهتمامات الدول بحماية المنشآت الحيوية من تدخل لا مبرر له • وينبغي النظر بعناية في عقد دورة ممددة لمؤتمر نزع السلاح في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من هذا العام اذ كان بإمكانها التعجيل بخطى المفاوضات • وسيتيح لنا النجاح في هذه القضية مثالا واضحا على قدرات مؤتمر نزع السلاح بوصفه هيئة تفاوض بشأن قضية حان وقتها ، وهذه الملاحظة أبداها أيضا معالي وزير خارجية السويد • وقد أسهمت تدابير بناء الثقة من قبيل تبادل الزيارات المقترحة الى المرافق الكيميائية في زيادة فرص النجاح • ونحن ممتنون لرئيس اللجنة المخصصة المعنية بالأسلحة الكيميائية على المبادرات والطرائق المبتكرة للتعجيل بالعمل •

وقد أبدى وفدي اهتماما خاصا بالبند ٥ من جدول أعمالنا • ويعبر القرار ٥٣/٤١ الذي اعتمد بالاجماع في الدورة الأخيرة للجمعية العامة عن اهتمام الدول الأعضاء بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وعن الرغبة في الاستفادة من اللجنة المختصة لمؤتمر نزع السلاح من أجل تحقيق هذا الهدف • وقد حث أيضا هذا القرار الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على مواصلة مفاوضاتهما الثنائية المكثفة بروح بناءة من أجل التبكير في الاتفاق على منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي • فالمنع الآن أفضل من السعي لاحقا ، وربما بدون جدوى ، الى الحد من سباق التسلح في الفضاء الخارجي أو وقفه أو تحديده ، فما بالك بالازالة •

ان امتداد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي من شأنه أن يربط آثارا ضارة على اتفاقات تحديد الأسلحة القائمة في مجالات أخرى كذلك ، وأن يفضي الى اضعافها • وقد لوحظ أن الأحكام القانونية وغيرها من الأحكام القائمة التي تتصدى لامكانيات سباق التسلح في الفضاء الخارجي في حاجة الى أحكام مكتملة لها ، لاسيما في ضوء التطورات التكنولوجية الحديثة •

وربما لم يتسن بعد تقييم فوائد الاستغلال السلمي والرشيد والمنصف للفضاء الخارجي تقييما ملائما • ومع ذلك ، لدينا بالفعل أكثر من تقييم واضح للمخاطر الوشيكة الحدوث من جراء " التسلح " الزاحف الى الفضاء الخارجي • فنحو ٧٥ في المائة من التوابع الموجودة في الفضاء موجهة نحو أهداف عسكرية وليس نحو أهداف انمائية • وينبغي دراسة النداءات الصادرة لحمايتها في اطار اتفاقية عام ١٩٧٥ المعنية بتسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي • وقد اقترح باجراء تفتيش موقعي بواسطة هيئة تفتيش دولية في مركز اطلاق الأجسام في الفضاء كمساهمة لمنع وزع الأسلحة في الفضاء •

وقد تقدم وزير خارجية الاتحاد السوفياتي باقتراحات جدية وجديرة في أوائل هذا الشهر تستهدف التأكد من أن الأجسام المطلقة في الفضاء غير مزودة بأسلحة •

أما الاقتراح الذي تقدم به في ١٩٧٨ بلدكم فرنسا ، سيدي الرئيس ، فقد درسته دراسة مكثفة ومازال مطروحا للبحث • أما العرض الكندي المتعلق بالتحقق و" باكسات " (PAXSAT) ، واقتراحات الصين والجمهورية الديمقراطية الألمانية ومنغوليا ، واليابان ، والأرجنتين فانها جدية بالدراسة والبحث الدقيق في اللجنة المختصة • كما طرحت اقتراحات لفرض حظر شامل على أسلحة القذائف المضادة للتوابع الاصطناعية وتنقيحات لمعاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ تستهدف معالجة أوجه القصور القائمة فيها •

وفي ١٩٦٧ ، أعرب وزير خارجية سري لانكا ، السيد حامد (وقد كان وقتذاك عضوا في البرلمان) متحدشا عن المادة ٤ من المعاهدة ، عن أمله في أن لا تطلق أوجه القصور هذه العنان للقيام بأنشطة عسكرية في الفضاء الخارجي لآنية بذلك الأهداف النبيلة التي تنطوي عليها المعاهدة • وتأكدت للأسف المخاوف التي أبديت وقتذاك بصدد أسلحة الفضاء • وتحدث السيد حامد أمام مؤتمر نزع السلاح في العام الماضي عن البحوث الجارية في أسلحة الفضاء فقال انه ينبغي لنا قبل أن تتحول بحوث اليوم الى حقائق الغد أن نسق قوانين فعالة للاحتفاظ بالفضاء خاليا من الأسلحة • وينبغي الاحتفاظ بإمكانات الفضاء الخارجي لأغراض السلم والتنمية دون أن تتأثر بنزعة الدول الفضائية للتحرك الى ميدان جديد لمواصلة سباق التسلح •

ولا بد من تعزيز الاستخدام السلمي والمنصف للفضاء الخارجي كيما نستلهم في مساعي التعاون لا المواجهة والتنمية لا التدمير • ففي قمة هراي ، دعا رؤساء الدول غير المنحازة الى التعجيل

باجراء مفاوضات في اطار مؤتمر نزع السلاح لابرام اتفاقات تشمل جميع جوانب الفضاء الخارجي وتعزز من ثم امكانية التعاون لاستخدام الفضاء في الأغراض السلمية .

وبالنظر الى أن العديد من القضايا المعنية ينطوي على طابع تقني عال ، يوعيد وفودي الاقتراحات المقدمة لإنشاء فريق خبراء علمي / تقني لتوضيح هذه القضايا واستكمالها بالمعلومات الحديثة . وستساعد مدخلات فريق كفاء في الارتقاء بنوعية عملنا .

ولم يحرز تقدم كبير بشأن البند ٦ المتعلق بمسألة ضمانات الأمن السلبية . فالمدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار وتلك التي رفضت الخيار النووي في حاجة الى ضمانات ملزمة قانونا بأن الأسلحة النووية لن تستخدم ضدها . ويجب أن تكون هذه الضمانات واضحة ، لا لبس فيها ، وان لا تعتمد على أو تكون مربوطة بشروط تفرضها الدول النووية على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، فمثل هذه الشروط يمكن أن تعتبر شكلا من أشكال الابتزاز النووي . فعدم احراز تقدم في هذه المسألة لا يمكن الا أن تزيد من ضرورة هذه الضمانات ، لأسما للدول غير المنحازة كدولتي التي اختارت ألا تحتمي تحت المظلات النووية للأحلاف العسكرية .

وليست الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المعنية بنزع السلاح ببعيدة . وقد كانت مطالبة مؤتمر نزع السلاح باعداد برنامج شامل لنزع السلاح أحد انجازات الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح . ذلك انه أعاد مسألة نزع السلاح ، ان امكن للمرء التعبير بهذه الطريقة ، الى المستوى الكلي لضمان تحقيق هدف نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية فعالة وجعله حقيقة واقعة . فبالرغم من الجهود الخاصة التي بذلها السيد غارسيا روبليس ، سفير المكسيك ، ورغم مهارته وتفانيه ، أحرز تقدم بسيط للتوصل الى اتفاق بشأن البرنامج الشامل لنزع السلاح . فلو كان البرنامج الشامل لنزع السلاح في حالة الانعاش المعلق ، لقلت أسباب الشكوى . غير أنه يبدو أن حتى الجوانب المدرجة في مشروع البرنامج الشامل لنزع السلاح التي تعكس مجالات حظيت بتوافق الآراء منذ ما يقرب من عقد مضى أصبحت الآن محاطة بأقواس من الشك . ولا شك أن العمل الواجب انجازه في اطار اللجنة المختصة بشأن البرنامج الشامل لنزع السلاح سيرتب آثارا على الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح وعلى امكانيات نجاحها أو فشلها . وتظل الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح وثيقة تمثل نقطة تحول ، وجاءت نتيجة جهود مضنية بدأ بذلها قبل انعقاد هذه الدورة في أيار/ مايو ١٩٧٨ بوقت طويل . وقت شاركت شخصيا في هذه العملية التحضيرية حيث كانت سري لانكا في ذلك الوقت تتولى رئاسة مجموعة البلدان غير المنحازة . وسيسعد وفدي المشاركة في مشاورات غير رسمية تعقد كجزء من الأعمال السابقة لانعقاد الدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح . وينبغي للجهود التي يتعين علينا بذلها في الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح أن تنطلق من نتائج توافق الآراء التي تمخضت عنها الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح . ذلك أن توافق الآراء هو في نهاية الأمر بداية أية عملية . وأفضل اختبار للالتزام بمبدأ توافق الآراء هو وضعه موضع التنفيذ . ذلك أن تنفيذ توافق الآراء أصعب أحيانا من التوصل اليه .

لقد سبق أن ذكرت أن خبرتي بأعمال مؤتمر نزع السلاح غير كافية للحكم على عمله . ولا شك أن الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح ، التي ستعقد بعد مضي عقد كامل على بدء تشغيل مؤتمر نزع السلاح بوضعه الراهن ، ستنظر الى ادائه في الماضي والى دوره في المستقبل .

وأود أن أعرب عن تقديري للسفير فان جوكسيان من جمهورية الصين الشعبية على الجهود المضنية التي بذلها مع مجموعة الـ ٧ للتركيز على بعض جوانب عمل مؤتمر نزع السلاح وعرض اقتراحات ومبادئ توجيهية لزيادة كفاءتنا وفعاليتنا .

وأخيرا ، أود أن أشكركم ، سيدي الرئيس ، وأشكر أعضاء مؤتمر نزع السلاح على كلمات الترحيب الرقيقة التي وجهتموها الي . فقد كانت مصدر تشجيع كبير ، وانني أتطلع الى زيادة مشاركتي في مؤتمر نزع السلاح عما أمكنني القيام به حتى الآن خلال الأسابيع الأربعة التي مرت على وجودي في جنيف .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل سري لانكا على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها الى الرئاسة . وأعطي الكلمة الآن لممثل استراليا ، سعادة السفير بتلر .

السيد بتلر (استراليا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، اسمجوالي أن أبدأ هذه الكلمة الموجزة بأن أشارك الآخرين في تمنياتهم التي أبدوها لزملائنا الذين يرحلون عن هذا المؤتمر ، وأن أعرب عن ترحيبي بأولئك الزملاء الجدد الذين ينضمون إلينا هنا . وعلي أن أعرب بوجه خاص عن أسفي الشخصي لرحيل السفير بيسلي سفير كندا ، الرجل الذي أسهم اسهاما ملحوظا حقا في أعمال هذا المؤتمر ، والسفير الفراجي سفير مصر ، الرجل الذي ترك وجوده هنا بصمة لا تنمحي على هذا المؤتمر . انني سأفتقدكما كصديقين ، واذا تحدثت عن الأصدقاء فانه من دواعي سروري البالغ أن أرحب بالسفير نيهال رودريغو سفير سري لانكا ، الرجل الذي تشرفت بمعرفته طيلة عشرين عاما .

انني أريد أن أتحدث باختصار الآن بمناسبة تحركنا نحو اعتماد التقرير المرحلي لفريق الخبراء العلميين ، وهو التقرير الوارد في الوثيقة CD/778 الذي افترض أن هذا المؤتمر سيعتمده في مرحلة لاحقة اليوم . ان هذا التقرير الذي قدمه في الأسبوع الماضي الدكتور دالمان الرئيس الموقر لفريق الخبراء العلميين يسجل أن عمل هذا الفريق الذي مر على انشائه الآن ١١ سنة ، مازال يحظى بتأييد قوي من أعضاء هذا المؤتمر . لقد شارك تسعة عشر منا في الدورة الأخيرة لفريق الخبراء العلميين وانضم إلينا ست من الدول الأخرى غير الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح . وقدمت نحو ٢٧ دولة مساهمات وطنية في عمل فريق الخبراء العلميين . لقد أولوا أعضاء الفريق خلال عملهم في دورتهم الماضية اهتماما أساسيا بتصميم شبكة عالمية جديدة لتبادل البيانات السيزمية تنطوي على استعمال أوسع لبيانات المستوى الثاني أو بيانات الأشكال الموجية ، واتخذوا خطوة أخرى نحو التخطيط للتجربة الدولية القادمة الواسعة النطاق لتبادل البيانات . ولأن حكومة استراليا مازالت تلتزم باستحداث معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن ، فاننا نعتبر أن هذا العمل له أهمية حيوية .

وببساطة شديدة سيخلق فريق الخبراء العلميين مرة أخرى ، حين يجري تجربته العالمية الثانية ، شبكة عالمية للرصد السيزمي . اننا نعتقد اعتقادا راسخا بأنه حين يقوم هذا النظام بعد أشهر قليلة من الآن ، ليعمل من خلال أكثر من ٧٠ مركزا وطنيا ، و ٤ مراكز دولية لتبادل البيانات ، مع استخدام بيانات المستوى الثاني فضلا عن المستوى الأول في هذه الحالة ، فانه لا بد وأن يستمر تشغيله في المستقبل . وببساطة سيدي الرئيس فاننا حين نبدأ تشغيله هذه المرة ينبغي علينا ألا نوقفه . وبهذه الوسيلة سنكون قد تحركنا نحو انشاء وسيلة رئيسية للتحقق دائما من معاهدة مقلبة لحظر التجارب النووية .

ولقد اقترح وفدى في الوثيقة CD/717 أن يأخذ هذا المؤتمر بالسياسة أو بالقرار السياسي اللازم لضمان انشاء شبكة سيزمية عالمية ، وانني ألغت الاهتمام من جديد الى هذا الاقتراح اليوم وأقول تحديداً وبعبارات بسيطة وعملية أن من وسائل تحقيق هذا الاقتراح الامتناع ، في المناسبة المقبلة ، عن وقف هذه الشبكة حين نجمع على تشغيلها لاجراء التجربة العالمية القادمة . وآمل سيدي الرئيس ، ونحن نقرب من قرارنا النهائي هذا الأسبوع والأسبوع القادم أن يتخذ هذا المؤتمر قراراً من النوع الذي اقترحه وفدى وحدده الآن مرة أخرى .

واسمحوا لي أن أقول أيضاً أن وفدي يشعر باهتمام وارتياح هائلين لسماع المساهمة التي قدمها وزير خارجية السويد الموقر في أعمال مؤتمرنا صباح اليوم ، وآمل أن يعتبر وفده ، في اطار الحديث عن الحاجة الى التحقق من معاهدة حظر التجارب النووية ، أنه من المقبول أن أذكر مباشرة بما قاله وزير خارجية السويد الموقر صباح اليوم . لقد ذكر ، وأنا أنقل عنه ، أن " من واجب هذا المؤتمر أن يستعد لليوم الذي يمكن أن تكون فيه معاهدة حظر التجارب أمراً واقعاً . ويجب بذل الجهود تحقيقاً لهذه الغاية دون تأخير " ان حكومتي تشاركه هذا الرأي .

ومن بين هذه الجهود ما يفعله الآن فريق الخبراء العلميين وما اقترحنه من انشاء دائم لشبكة سيزمية عالمية . وبالطبع فان الجهد الآخر المطلوب هو انشاء لجنة ، هيئة فرعية مخصصة في اطار البند ١ من جدول أعمالنا ، وآمل وفدي أملاً حاراً في ازالة العقبات الاجرائية الأخيرة المتبقية أمام هذا التطور قريباً ، وأن تنشأ اللجنة حالما نبدأ عملنا في العام القادم . لكن في غضون ذلك ، وكما ذكر وزير خارجية السويد الموقر ، هناك عمل يتعين فعله وينبغي ألا نفقد مزيداً من الوقت في مباشرة هذا العمل لكي نكون مستعدين لليوم الذي تكون فيه معاهدة حظر التجارب النووية متاحة للتوقيع .

انني أعتذر عن السهو في الاشارة سابقاً الى صديقي الحميم السفير ستانيسلاف توربانسكي سفير بولندا . أرجو من السفير أن يغفر لي عدم ذكره من قبل لكنني أضيف اسمكم أيضاً الى أولئك الذين أهدتهم أطيب التمنيات وأتطلع الى رؤيتكم في كامل الصحة مستقبلاً .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل استراليا على بيانه . وأعطي الكلمة الآن لممثل اليابان ، سعادة السفير يامادا .

السيد يامادا (اليابان) (الكلمة بالانكليزية) : أود اليوم ، ونحن نقرب من نهاية دورة هذا العام ، أن أعلق بصورة مقتضبة على أعمال فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية وذلك بالاضافة الى البند ١ من جدول أعمالنا " حظر التجارب النووية " .

لقد قدم الدكتور أولا دالمان من السويد في الجلسة العامة المعقودة بتاريخ ١٦ آب/أغسطس التقرير المرحلي لفريق الخبراء العلميين المخصص في الوثيقة CD/778 وقد سحنت لي في جزء الربيع من هذه الدورة الفرصة لأعرض آراء وفدي حول العمل القيم الذي يقوم به الفريق المخصص . ولن أكرر هذه الآراء الآن الا للاعراب مرة أخرى عن تقديرنا للرئاسة القديرة التي يضطلع بها الدكتور دالمان وأؤكد على بضع نقاط نعتبرها ذات أهمية خاصة .

أولاً ، يعرب وفدي عن ترحيبه باتخاذ الفريق المخصص للمزيد من الخطوات الرامية الى اضاء جوهر عملي وتقني على مفهوم النظام الدولي الحديث لتبادل البيانات السيزمية الذي يقوم

على التبادل السريع لبيانات الاشكال الموجية (المستوى الثاني) والبارامترات (المستوى الأول) والتخطيط لتجربة واسعة النطاق . انما نود بصورة خاصة أن نقدم أكبر قدر من التشجيع الى أفرقة الدراسة الخمسة الجديدة التي تم تشكيلها والى المسؤولين عن دعوتها للاجتماع بالاضافة الى الدكتور باشام من كندا الذى عين منسقا رئيسيا للتجربة الواسعة النطاق . ومازلنا نعلق أهمية كبرى على الاسهام الذى سينجم عن توسيع شبكة الاستقصاءات الوطنية التعاونية بشأن المستوى الثاني أو تبادل بيانات الأشكال الموجية ، وقد قام خبيرنا في علم السيزمولوجيا الدكتور سوهيرو بالتعاون بجد ونشاط مع زملائه من عدد من البلدان في هذا الميدان . واحدى أهم علامات التقدم في هذا الصدد هي أنه قد تم جمع المعلومات التقنية والخبرة والتوصيات الناجمة عن هذه المبادلات في ورقة غرفة المؤتمر ١٦٧ ، وعلى شكل كتاب مرجعي لتبادل الأشكال الموجية السيزمية ، ونحن نأمل أن يشكل هذا الكتاب أساسا قيما للمزيد من التوسع في هذه الجهود التعاونية .

ثانيا ، يتضمن التقرير المرحلي (CD/778) في الفقرة ١١ منه إعادة تأكيد للمبدأ الذى نعتبره ذا أهمية حيوية ، أي أن تكون مراكز البيانات الدولية مرافق مفتوحة للدول المشاركة توفر سبل وصول طليقة وميسرة الى أي من البيانات والى نتائج التحليلات . والمهمة التي تنتظر الفريق المخصص هي اضافة جوهر ملموس وتقني على هذا المبدأ في أسرع وقت ممكن وعلى أوسع نطاق ممكن . ومما يبعث على خيبة الأمل الى حد ما أنه من الواضح أن بعض البلدان مازال مترددة أو غير راغبة في ترجمة هذا المبدأ الى حقائق عملية . وأملنا أن تجد نفسها في وضع يتيح لها السير قدما في هذا المضمار بأسرع صورة ممكنة .

ثالثا ، نحن نعتبر بأن الهدف الذى يسعى الفريق المخصص الى تحقيقه ، أي نظام رصد سيزمي دولي ، ينبغي أن يتحقق على أساس عالمي فعلا من حيث مشاركة البلدان وعلى أسلم وأمتن القواعد التقنية الممكنة . وأود أن أؤكد على أهمية اتباع نهج المراحل التدريجية الذى أعاد تأكيده التقرير المرحلي (CD/778) ، فيما يتعلق بالتجربة الواسعة النطاق .

وفي نظر وفدى ، هذه هي النقاط التي ينبغي أن نتذكرها نحن في هذا المؤتمر لــــدى متابعتنا للأعمال القيمة التي يضطلع بها خبراءنا العلميون . وينبغي أيضا أن نذكر أنفسنا على الدوام بأن أعمالهم تهدف الى وضع أساس لا غنى عنه نستند اليه في معالجة موضوع التحقق الهام في اطار بند جدول أعمالنا الذى يحظى بأولوية أي حظر التجارب النووية . وربما حان الوقت الآن ، في هذا السياق ، لنبدأ النظر في امكانية أن لا يكتفي المؤتمر بالاحاطة علما بالأعمال التي يضطلع بها فريق الخبراء العلميين المخصص بل أن يقوم بتزويده بالتشجيع والارشاد والتوجيه السياسي في أعماله .

فالتحقق المتعلق بحظر التجارب النووية في جميع جوانبه - التقنية أو السياسية أو القانونية أو المالية - لا يشكل الا واحدة من عدد من القضايا التي ينبغي أن تكون موضع دراسة عملية وموضوعية من جانب المؤتمر وعلى وجه الخصوص من جانب اللجنة المختصة . وهذا يقودني الى مسألة ضرورة اقامة لجنة مخصصة لحظر التجارب النووية . فقد أتيت لي في الأسبوع الماضي أن أتكلم بانيابــــة عن مجموعة البلدان الغربية حول هذا الموضوع . واليوم سوف أتكلم بصفتي الممثل الوطني لليابان .

ان موقف حكومتي الايجابي ازاء قضية حظر التجارب النووية معروف لدى الجميع . فــــقد أعربت عند بدء دورة هذا العام عن التفاؤل باستئناف العمل الموضوعي من جانب المؤتمر بشأن حظر

التجارب النووية في وقت مبكر • وقد استندت في تفاولي هذا على الحقائق التي أشارت الى وجود توقع عام وجدي ببدء العمل في وقت مبكر ، وبروز نظرة مشتركة فيما يتعلق بالموضوعات التي يتناولها العمل والتسليم تسليما واسعا بضرورة التحقق ، بالاضافة الى الرغبة في المشاركة في تنفيذه •

ومما شجع وفدي أنه يعرف بأن هذا الرأي كانت تشاطره الوفود على نطاق واسع • وان وفدي منهمك بصورة فعالة في الجهود الرامية الى البحث عن أساس مشترك بين مختلف المواقف حول مسألة اقامة لجنة مخصصة • وأود هنا أن أعرب عن تقدير وفدي لكافة الوفود المتحلقة حول هذه المنضدة التي لعبت دورا فعالا في جهودنا المشتركة للتغلب على مشكلة الولاية •

وفي نيسان/ ابريل ، اتخذ الرئيس لذلك الشهر مبادرة هامة • واسمحوا لي أن أستشهد بما قاله الرئيس عندئذ في الجلسة العامة ٤١٠ في ٣٠ نيسان/ ابريل ، حيث أعلن ، " وفي ضوء ذلك قدمت مشروع ولاية للجنة المخصصة المعنية بالبند ١ من جدول أعمالنا ، تنص على أن العمل الموضوعي الذي سنضطلع به سوف يعتبر خطوة أولى نحو التوصل الى معاهدة لحظر التجارب النووية ، لكنّه لسوء الحظ لم يتوفر لدينا الوقت الكافي لاستكمال دراسة اقتراح الرئيس دراسة جوهرية ، غير أنه ساد خلال المشاورات غير الرسمية ذات الصلة رأي يقول بأن هذا الاقتراح يشكل أساسا لحل وسط محتمل في المستقبل لاقامة اللجنة المخصصة المعنية بحظر التجارب النووية • ومن الواضح أن هذه مهمة تقع على عاتقنا جميعا ، وأن أملي الوحيد هو أن تستمر الجهود الدؤوبة في هذا المضمار طوال دورة هذه السنة " •

ومن ثم جرت المشاورات ، وأبدى عدد من المجموعات والوفود قدرا كبيرا من المرونة ازاء اقتراح الرئيس ، وكان وفدي أحد هذه الوفود ، غير أنه مما يبعث على الأسف اننا لم نتوصل الى الحل بعد •

أمامنا مشاريع مختلفة بالولاية مقدمة رسميا من جانب المجموعات والوفود • وقدم بعضها منذ مدة والبعض الآخر مؤخرا • وفي حين يحترم وفدي مواقف كل وفد كما أعلنت رسميا ، يتعين علينا أن نحث المؤتمر على مواجهة الحقائق السياسية • والحقائق السياسية في نظر وفدي هي أنه ما من مشروع ولاية واحد من هذه المشاريع في شكلها الحالي يلقي التأييد الجماعي في الظروف الراهنة • ونحن لا نستطيع تجاهل هذه الحقيقة •

والوضع هو أنه لا شيء يمكن أن يؤدي الى النتائج المرغوب فيها سوى عملية مشاورات غير رسمية تنضم فيها الوفود الى بعضها البعض في البحث عن حل وسط • واذا كنا مانزال نشعر في هذا المؤتمر أنه ينبغي البدء في العمل الفعلي دون أي تأخير ، كما تشعر اليابان في الواقع ، فإنّه يتعين أن نبقى على عملية المشاورات غير الرسمية هذه وألا نتخلى عنها • وان وفدي من جانبه يعتقد بأن تقييم الرئيس لفترة شهر نيسان/ ابريل ، الذي استشهدت به منذ برهة وجيزة مازال صالحا ، فلم يفتنا القطار بعد ، ودعونا نستمر في عملنا للتوصل الى الحل •

وأود قبل أن أختتم كلمتي أن أوجه بعض العبارات للزملاء المغادرين لنا • لقد سبق أن سحنت لي الفرصة للاعراب عن أفضل تمنياتي لسعادة السفير الفراجي من مصر • وأعرب عن خالص التمنيات لسعادة السفير توربانسكي من بولندا وأتمنى له كل نجاح في وظيفته الجديدة في وارسو • واسمحوا لي أن أعرب عن تمنياتي لسعادة السفير بيسلي من كندا بحياة أكاديمية هادئة ومثمرة في مقاطعة كولومبيا البريطانية الجميلة •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل اليابان لبيانه .

لقد استنفذنا الوقت المتاح لهذا الصباح ، ولكن لا يزال هناك متحدثون مسجلون على قائمة هذا اليوم . وقد استشرت رئيس اللجنة المخصصة لوضع برنامج شامل لنزع السلاح لمعرفة ما اذا كان يمكنه أن يتيح لنا مواصلة هذه الجلسة العامة بعد ظهر اليوم . وبالرغم من التحديدات الخاصة بالوقت التي تواجهها اللجنة المخصصة لوضع برنامج شامل لنزع السلاح ، تفضل السفير غارسيا روبليس بالموافقة على طلبي ، وأود باسم المؤتمر أن أشكره بصفة خاصة لتعاونه .

أقترح اذن أن نستأنف الجلسة العامة اليوم الساعة ١٥/١٥ تماما . وسوف تجتمع اللجنة المخصصة لوضع برنامج شامل لنزع السلاح فوراً بعد ذلك لمواصلة دراسة تقريرها الى الجلسة العامة . أعلق الجلسة العامة .

علقت الجلسة الساعة ١٣/٠٠ واستؤنفت الساعة ١٥/١٥

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : تستأنف الجلسة العامة ٤٣٢ لمؤتمر نزع السلاح . وأعطي الكلمة الآن لممثل باكستان ، سعادة السفير أحمد .

السيد أحمد (باكستان) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي أن أبدأ بالاعراب عن سرور وفد باكستان لرؤيتكم في مقعد رئاسة المؤتمر خلال المرحلة الختامية الهامة لدورة ١٩٨٧ وتأکید تعاوننا الكامل في أداء مهمتكم . ونحن على ثقة من أن أعمال المؤتمر تحسنت توجيهكم سوف تسير بكفاءة ومهارة ، كما أود أن أهنيء سلفكم الموقر السفير تيريفي من اثيوبيا على الطريقة الفعالة التي وجه بها أعمالنا في الشهر الماضي .

وفي هذه الدورة هناك عدد من الزملاء غادروا المؤتمر أو سوف يغادرونه . فلتسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب للسادة السفراء الفرارجي وبيسلي وكرومارتي ودانابالا وتوربانسكي وتونوي عن تمنياتي لهم بكل النجاح في مناصبهم المقبلة . ويسعدنا أن السفير دانابالا سوف يواصل اشتراكه في أعمالنا من المنصب الهام الذي شغله ألا وهو مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح . كما أرجو أن تسمحوا لي بالترحيب بوجود زميلين جديدين بيننا ، هما السفير رودريغو من سرى لانكا والسفير ازامبوجا من البرازيل . وقد عملت وفودنا في الماضي بتعاون وثيق . ونحن نتطلع الى الاحتفاظ بنفس العلاقة في المستقبل .

وقد استمعنا هذا الصباح الى البيان الرائع الذي أدلى به معالي وزير خارجية السويد وانني على يقين من أن المؤتمر سيوليه خلال مداواته الاهتمام البالغ الذي يستحقه .

وبينما تقترب دورة ١٩٨٧ لمؤتمر نزع السلاح من نهايتها ، يبدو أن الفرصة ملائمة لتقييم أعمالنا هذا العام . وللأسف أنه لا مفر من استخلاص أن النتائج التي حققها المؤتمر كانت متواضعة للغاية ، ان لم تكن غير ذي شأن ، في عدة مجالات هامة . ويعتبر ذلك صحيحاً بوجه خاص بشأن البنود النووية والمتصلة بالمسائل النووية من جدول أعمالنا .

وكان من شأن بدء المحادثات الأمريكية السوفياتية في العام الماضي حول مسألة التجارب النووية أن خدمت في تركيز الانتباه على الدور المركزي الذي ينبغي لهذا المؤتمر أن يقوم به

فيما يتعلق بمسألة حظر التجارب النووية* وفي الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، بذل مقدمو القرار ٤٦/٤١ ألف ، وكانت باكستان من بينهم ، كل جهد ممكن لمراعاة آراء مجموعة الدول الغربية ، ولقي هذا القرار دعماً أوسع مما لقيه في الأعوام السابقة . وهكذا بدأت مشاوراتنا بشأن هذا البند من جدول الأعمال في بداية الدورة في جو مفعم بالأمل بعض الشيء ، وبدا لبعض الوقت ، أن مسألة ولاية اللجنة المخصصة ستعالج بعد تأزم دام ثلاث سنوات بدرجة أكبر من المرونة والروح البناءة . ومع ذلك ، لم تتحقق هذه الآمال وثبت مرة أخرى أن مسألة الولاية هذه تعتبر عقبة كأداء . ولا يسعنا إلا أن نعرب عن أسفنا للجمود الذي تواصل به بعض البلدان معالجة هذه المسألة . وفي رأينا ، ان الاختلافات في بعض المقترحات المقدمة هذا العام للخروج من هذا المأزق لا تعتبر أساسية في طبيعتها وأن الصيغ المقترحة عامة بما فيه الكفاية لتمكين المؤتمر من بدء نشاطه العملي بشأن جميع المسائل ذات الصلة بطريقة شاملة . ولذلك فاننا نحث جميع الوفود المعنية على أن تنظر الى هذه المشكلة نظرة جديدة بحيث يصبح المؤتمر في بداية دورة ١٩٨٨ في وضع يمكنه من بدء أعمال أساسية بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب .

ولقد تابع وفدي باهتمام المحادثات الثنائية الأمريكية السوفياتية بشأن التجارب النووية وسمع وفود عديدة في هذا المؤتمر تتحدث موعيدة لعملية الخطوات المتدرجة التي يتم عن طريقها الاتفاق بين هذين البلدين بشكل متبادل على حدود " متوسطة " فيما يتعلق بعدد وقوة تفجيرات التجارب النووية بالتوازي مع التخفيضات في ترساناتهما النووية . وفي رأينا أن المحادثات الثنائية لا تقدم بديلاً مقبولاً للمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح . ان هدفنا هو معاهدة للحظر الشامل للتجارب ، ونظراً لكونها متعددة الأطراف في طبيعتها ، فينبغي التفاوض بشأنها في مؤتمر نزع السلاح ، وهو المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف بشأن المسائل المتعلقة بنزع السلاح . وينبغي أن يكون هدف هذه المفاوضات هو امتناع كل الدول عن التجارب النووية في جميع البيئات وفي كل الأوقات ، ومن الواضح أن الحدود " المتوسطة " لن تكون كافية ما لم يتم الاتفاق عليها في سياق مهلة قصيرة وسابقة التحديد للحظر الشامل . وزيادة على ذلك ، يعتبر حظر التجارب النووية تدبيراً مستقلاً من تدابير نزع السلاح النووي يحظى بأعلى أولوية ولا ينبغي أن يرتبط بخفض الأسلحة النووية أو أن يكون متوقفاً على هذا الخفض .

وقد أنشأ المؤتمر هذا العام ، للدورة الثالثة على التوالي لجنة مخصصة لمنع سباق تسلح في الفضاء الخارجي . ويود وفدي أن يعرب عن تهانيه للسفير بوغليييزي من إيطاليا للطريقة الفعالة والتي ترأس بها أعمال اللجنة . ومع ذلك فان النتائج التي تحققت في هذه اللجنة لا يمكن أن تعتبر نتائج مرضية ، بالنظر الى الحاج الموضوع والأولوية التي تعلقها أغلب الوفود عليه . وكانت البيانات التي ألقيت في اللجنة بشأن البندين الأولين من برنامج عملها ، وهما دراسة تعيين المسائل ذات الصلة بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي والاتفاقات القائمة ذات الصلة متسمة الى حد كبير بالتكرار وجدلية في طبيعتها . والاضطلاع بنفس هذه العملية في العام القادم لا يخدم أي هدف ، ولقد خضع هذان الموضوعان بالفعل لدراسة مستفيضة ويبدو أن هناك اتفاقاً عريضاً على أنه لا حاجة الى اتخاذ تدابير أخرى طالما أن القانون الدولي الحالي يفرض بعض التقييدات . وهكذا أرسى الأساس الضروري لمزيد من المناقشات المركزة حول التدابير التي من شأنها أن تنهض بهدف منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي . ولذلك فاننا نعرب عن أملنا في التوصل الى اتفاق في بداية دورتنا القادمة بشأن ولاية محسنة للجنة المخصصة حتى يمكن أن نتصدى بجدية لمهمة وضع تدابير ملموسة تكمل النظام القانوني القائم .

وسجلت اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية تقدما جوهريا أثناء هذه الدورة في ظل الرئاسة النشطة للسفير ايكبوس من السويد ، وينعكس ذلك في الاضافات التي أثرت النص المتداول بشأن مسائل مثل التحقق من الاعلانات المتعلقة بالأسلحة الكيميائية والتحقق من تدميرها ، ووسائل مراجعة القوائم بمقتضى المادة السادسة ، والأمانة الفنية . ومع ذلك ، فإن القوة الدافعة التي تحققت في الجزء الربيعي من الدورة لم تستمر خلال الصيف . وأما المسائل التي لاتزال معلقة ، ومن بينها مسائل ترتيب التدمير ، والمواد الكيميائية التجارية فائقة السمية ، والتفتيش بالتحدي ، والمسائل التنظيمية ، فتعتبر معقدة ولن يكون من السهل حلها . وبالإضافة الى تلك المشكلات المعقدة سياسيا ، سيكون من الضروري أيضا الاتفاق على تفاضيل بعض المسائل التقنية المعلقة . ولذلك فمن المهم تكثيف المفاوضات والاستفادة بشكل كامل من فرصة العمل فيما بين الدورات .

ولقد أدت المشاورات التي قام بها رئيس اللجنة المخصصة فيما يتعلق بمسألة التفتيش بالتحدي الى تضيق الخلافات شيئا ما ، لاسيما فيما يتعلق ببدء هذه العملية . ومع ذلك ، يبقى السؤال الحاسم هو : كيفية التغلب على موقف لا تستطيع فيه الدولة المتحدية والدولة المتحددة الاتفاق على كيفية اجراء التفتيش . ولا يستطيع وفدي أن يفكر في أي حل لهذه المشكلة الا أن يعهد بالموضوع الى المجلس التنفيذي . وكما تأكد بحق ، يعتبر الوقت جوهريا في التفتيش بالتحدي ، وإذا ما ظلت الشكوك بشأن الامتثال بلا حل ، فسوف تنهار الثقة في الاتفاقية بشكل خطير وسوف يتعرض وجودها للخطر .

ولقد اهتم وفدي اهتماما خاصا بالمادتين العاشرة والحادية عشرة من مشروع الاتفاقية اللتين تتناولان على التوالي المساعدة والانماء الاقتصادي والتكنولوجي . واننا نتطلع الى أن نستمع الى آراء الوفود الأخرى في المشاورات بشأن هاتين المسألتين ، وهي المشاورات المقرر أن تعقد قبل نهاية الدورة الحالية ، ونعرب عن أملنا في ايلاء المزيد من النظر لهاتين المادتين خلال فترة ما بين الدورات . واقتراحنا بشأن المادة العاشرة مطروح أمام المؤتمر في الوثيقة CD/752 . كما أننا نؤيد الاقتراح البرازيلي بشأن المادة الحادية عشرة الوارد في الوثيقة CD/CW/WP.176 .

وأعربت وفود قليلة ، بما في ذلك وفدي ، عن قلقها بشأن امكانية عدم امتثال بعض الدول التي تمتلك امكانات الأسلحة الكيميائية للاتفاقية أو القيام بأنشطة من شأنها أن تضعف أهداف الاتفاقية على أراضي الدول غير الأطراف . وهناك مشكلات سوف تكون في حاجة الى أن يوليها المؤتمر انتباها حذرا . ويسعى اقتراحنا الوارد في الوثيقة CD/752 الى التطرق لأوجه القلق هذه بأن يضمن للدول الأطراف التي تتعرض لتهديد الأسلحة الكيميائية من أي مصدر ، سواء كان دولة طرف أو غير طرف ، المساعدة من دول أطراف أخرى . كما تعتبر مسألة مسؤولية الدول الأطراف عن أنشطة الأشخاص الخاضعين لولايتها ، سواء الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين ، على أراضي الدول غير الأطراف ذات أهمية في هذا السياق . وزيادة على ذلك ، يوجد السؤال الأوسع وهو ماذا تستطيع الدول الأطراف أن تفعل بشكل جماعي حيال دولة طرف تنتهك الاتفاقية أو حيال دولة غير طرف تحتفظ بامكانات الأسلحة الكيميائية أو تحتازها .

وبالرغم من الرئاسة القوية للسفير فون ستولبناغل من جمهورية ألمانيا الاتحادية بقيت أعمال اللجنة المخصصة المعنية بضمانات الأمن السلبية غير مثمرة في هذا العام مرة أخرى . فقد ذهبت هباء المناشدات المتكررة الموجهة للدول المعنية الحائزة لأسلحة نووية باعادة النظر في اعلاناتها

آخذة في كامل الاعتبار مشاعر القلق التي تساور الدول غير الحائزة لأسلحة نووية • ومع ذلك فلنـ يتوانى وفدي في بحثه عن حل مرض لهذه المسألة • وننتوى المشاركة في جهودنا ليس فقط لأننا نشعر أن للدول غير الحائزة لأسلحة نووية ، التي رفضت طوعية الخيار النووي من أجل الصالح الأوسع للسلم والأمن الدوليين ، الحق في ضمانات غير مشروطة من تلك الدول التي تمتلك هذه الأسلحة ، وانما أيضا لأنه بدون هذه الضمانات فان نظام عدم الانتشار الذي نعلق عليه أهمية كبيرة لن يجني الا الضعف •

وقد رحب وفدي هذا العام بمقرر اللجنة المخصصة للأسلحة الاشعاعية بإنشاء فريقين اتصال لمعالجة جانبي هذا الموضوع • وقد فعلنا ذلك على أمل أن يمكن هذا النهج الجديد للجنة من أن تتناول جوهر كل من المسألتين على نحو أكثر شمولاً وأن يصاحب ذلك موقف أكثر ايجابية من جانب تلك الوفود التي كانت لديها في الماضي تحفظات بشأن طريقة العمل الموحد • ان رئيس اللجنة ، السفير مايزتر من هنغاريا ، ومنسقي مجموعتي الاتصال ، السيد نوماتا والسيد وايارابي ، يستحقون امتناننا على الصبر الذي تحلوا به في الاضطلاع بمهمتهم الصعبة • ومع ذلك لا يستطيع وفدي أن يخفي مشاعر خيبة الأمل من جراء عدم تسجيل اي تقدم ملموس بشأن أي من المسألتين •

وفيما يتعلق بالمسار ألف ، اي مسألة الأسلحة الاشعاعية بالمعنى " التقليدي " فقد تأكدت في واقع الأمر الاختلافات فيما بين شتى الوفود بشأن المجال والتعاريف والاستخدامات السلمية ونزع السلاح النووي والتي حالت دون التوصل الى اتفاق في السنوات السابقة •

وفيما يتعلق بالمسار باء ، أي مسألة منع الهجوم على المرافق النووية ، فقد اهتم به وفدي اهتماما ايجابيا • ومن بين القرارات الثلاثة التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام الماضي والتي تتعلق بهذا البند من جدول أعمالنا ، طلب اثنان منها على وجه التحديد من مؤتمر نزع السلاح التفاوض بشأن اتفاق دولي يمنع الهجمات العسكرية على المرافق النووية • وذكر الوفد السويدي ، في بيانه الذي ألقاه في الأسبوع الماضي ، ان الهدف الرئيسي، أثناء التصدي لهذا البند من جدول الأعمال ، ينبغي أن يكون منع التدمير الشامل المسبب اشعاعيا • ولا يستطيع وفدي أن يقبل هذا الرأي • فلا يوجد شيء في مقرر المؤتمر بإنشاء لجنة مخصصة أو في ولايتها يوعد الرأي القائل ان مهمتها الوحيدة أو حتى الأساسية هي منع التدمير الشامل المسبب اشعاعيا • وفي واقع الأمر ، فان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة اللذين يعهدان بشكل محدد الى مؤتمر نزع السلاح بمسؤولية التفاوض على اتفاق بشأن منع الهجمات على المرافق النووية لا يتضمنان أية اشارة الى مسألة التدمير الشامل •

وقد أعلن الوفد السويدي أنه لا يعرف أي قانون دولي ينص على توفير الحماية للمرافق النووية وأكد على أن القانون الدولي المحدد الوحيد في هذا الصدد وارد في البروتوكولات الاضافية لعام ١٩٧٧ الملحق باتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ • ونحن نتفق مع الرأي القائل ان المواد ذات الصلة في البروتوكولات الاضافية غير مرضية • ومع ذلك ، توجد أيضا قاعدة دولية أخرى • وهي القاعدة الواردة في الفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة والتي تنص علي ما يلي :

" يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة " •

كما تعتبر هذه القاعدة منطبقة على استخدام دولة ما للقوة ضد المرافق النووية لدولة أخرى • فالاحتجاج بخلاف ذلك يعني أن الهجوم الذي قامت به عام ١٩٨١ إسرائيل (وهي ليست طرفا في البروتوكولات الإضافية) ضد المرفق النووي العراقي لا يشكل انتهاكا للقانون الدولي •

وتعتبر القاعدة الأساسية بشأن عدم استخدام القوة ، الواردة في ميثاق الأمم المتحدة عريضة بما فيه الكفاية لتغطية جميع المرافق النووية وانما تسمح بتطبيق استثناء ممارسة حق الدفاع عن النفس ، وهو الحق الذي تفسره أغلب الدول تفسيراً ذاتياً • وبالمثل ، فإن المواد ذات الصلة في البروتوكولات الإضافية لاتفاقيات جنيف ، والتي تعتبر منطبقة على " المحطات النووية لتوليد الطاقة الكهربائية " ، تسمح باستثناءات من الممكن تفسيرها تفسيراً ذاتياً •

ومن الواضح أن النظام الدولي الراهن بشأن منع الهجمات على المرافق النووية لا يوفر حماية كافية • والمهمة المطروحة أمام المؤتمر هي تكملة القواعد الموجودة عن طريق التوصل إلى اتفاقية دولية جديدة من شأنها أن تزيل الثغرات التي أشرت إليها الآن • ومن شأن قصر هذه الحماية على أنواع معينة من المرافق النووية أو تلك التي تفي بمواصفات " عتبة " كمية أو تلك المدرجة في سجل أو التي تحمل علامات خاصة ، أن يرقى إلى إضفاء الشرعية على الهجمات على المرافق النووية المتبقية التي لا تعتبر من النوع المحدد ، أو التي لا تفي بمواصفات " العتبة " ، أو غير المدرجة في السجل ، أو التي لا تحمل علامة خاصة • ولن يسفر مثل هذا الاتفاق عن زيادة الأمن المتاح للمرافق النووية • وانما سيكون له أثر عكسي •

وفيما يتعلق بالسؤال : لماذا ينبغي أن توفر للمرافق النووية قدراً من الحماية لا يتاح لغيرها من المنشآت ، فإن اجابتي هي أن هناك خصائص معينة تنفرد بها المرافق النووية • فمن ناحية ، فإن الآثار الضارة للإشعاع المنطلق من جراء هجوم على مرفق نووي قد لا يظل قاصراً على الدولة الضحية وانما ، كما ظهر من حادثة تشيرنوبيل ، من الممكن أن تكون له عواقب بيئية وصحية واقتصادية على الدول الأخرى كذلك • وقد يحدث ذلك بغض النظر عما إذا كان المرفق مدرجاً في سجل أو يحمل علامة خاصة •

كما جادل الوفد السويدي بأن تعريف المرفق النووي على أنه " مفاعل نووي وأي مرفق نووي آخر لانتاج أو مناولة أو معالجة أو تجهيز أو تخزين وقود نووي أو مواد نووية أخرى " وهو التعريف الذي جاء كبديل ممكن في تقرير فريق الاتصال بآء ، لن يكون له معنى ما لم يتم تعريف المصطلح " المادة النووية " تعريفاً جيداً • ولتسمحوا لي أن أضيف أننا نرحب بمقترحات الوفود الأخرى لوضع تعريف لهذا المصطلح • وتعريف " المادة النووية " في الواقع وارد في اتفاقية دولية أخرى ، ونحن لا نفهم لماذا لا يمكن استنباط تعريف مقبول بشكل متبادل للمسار بآء •

ولقد ذكر الوفد السويدي أن موقفه فيما يتعلق بمنع الهجوم على المرافق النووية واضح وواقعي ومجد ، ويعتبر في الواقع النهج الوحيد الذي يؤسس مجموعة متماسكة من العناصر لمشروع معاهدة • وكما يوضح تقرير فريق الاتصال بآء ، فإن عدداً كبيراً من الوفود الأخرى في مؤتمر نزع السلاح لا يقبل ذلك • وبالتالي فإنه لا يمكن أن يشكل أساساً مقبولاً لمعاهدة تهدف إلى إزالة عيوب النظام الدولي القائم بشأن هذا الموضوع •

لقد أظهر السفير غارسيا روبليس قدراً كبيراً من الصبر والنشاط في رئاسته للجنة المخصصة للبرنامج الشامل لنزع السلاح ، غير أن مهمته هذا العام لم تكن يسيرة • فقد أثارت بعض الوفود

الغربية أسئلة حول النصوص التي تم التوصل بشأنها الى اتفاق من قبل • والمشروع الذي توصلت اليه اللجنة هذا العام مليء بالأقواس • وفي الواقع يشكل نص هذا العام خطوة الى الوراء • وبالإضافة الى الفقرات المتعلقة بالبنود ذات الأولوية التي كانت بالفعل داخل أقواس أصبح لدينا الآن سلسلة من الأقواس الجديدة • وفي الحقيقة فاننا بعيدون جدا من التوصل الى وثيقة مقبولة بتوافق الآراء • وفي هذه الظروف ينبغي أن يطرح تساؤل عما اذا كان من المستصوب تأجيل مواصلة النظر في البرنامج الشامل لنزع السلاح حتى تصبح الظروف مواتية على نحو أكبر •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل باكستان على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها الى الرئاسة • وأعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، سعادة السفير روزه •

السيد روزه (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) (الكلمة بالانكليزية) : سيدي الرئيس ، أود قبل كل شيء أن أضم صوتي لجميع المتكلمين الذين رحبوا بوزير خارجية السويد بيننا ولقد استمع وفدي بعناية فائقة الى بيانه الهام •

ان التقرير المرحلي الذي أعده فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية عن دورته الرابعة والعشرين ، تم توزيعه الآن باعتباره الوثيقة CD/778 • ويقدر وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية ما بذله الفريق من جهود لاعداد وثيقة تفصيلية عن شبكة دولية حديثة لتبادل البيانات السيزمية • وتعلن مجموعة البلدان الاشتراكية موافقتها على التقرير • ونحن نشكر الدكتور دالمان، رئيس الفريق المخصص ، وأعضاء الفريق على ما بذلوه من جهود في موضوع علمي وتكنولوجي بالغ التعقيد •

ويدرك وفدي أن سرعة تبادل البيانات السيزمية ستشكل تدبيرا في غاية الأهمية لاستكمال تدابير التحقق من الالتزام بالحظر الشامل المقبل لتجارب الأسلحة النووية عن طريق الوسائل التقنية وفي اطار نظام فعال للتعاون الدولي •

ومثلما يتضح من تقرير الفريق المخصص ، يجري النظر في حلول تتجاوز من بعيد النطاق المعترف به بوجه عام للبحوث السيزمولوجية • لذلك ، يبدو من المستصوب الا يحصر الفريق دراسته في مجرد حل واحد ممكن • بل ينبغي ، بالأحرى ، العمل على اعداد خيارات مختلفة مشروحة بمعلومات مفصلة عن الامكانيات التي تنطوي عليها وأساليب وضعها موضع التطبيق • والواقع أن هذا العمل ينبغي أن يتم قبل اتخاذ أي قرار ملموس بشأن شبكة تبادل البيانات المزمع انشاؤها • وأعتقد أنني على حق في افتراض أن المقتضيات الأساسية لن تكون واحدة في جميع أنحاء العالم •

وقد لاحظنا أن الفريق المخصص لم يتوصل بعد الى توافق تام في الآراء حول أفضل وسيلة لاقامة مثل هذه الشبكة • ويحتاج الأمر الى اجراء دراسات علمية - تكنولوجية موجهة نحو الأهداف ، بغية اقامة وتشغيل شبكة لتبادل البيانات السيزمية ، تعمل بشكل ملائم في اطار نظام للتحقق من الالتزام بحظر التجارب النووية •

أما فيما يتعلق بالتجربة المقترحة بشأن تبادل البيانات السيزمية من المستوى الثاني ، فان وفدي يشارك الفريق المخصص في رأيه بأن المفهوم العام للشبكة ينبغي أن يطور على أساس الخطوات التدريجية • كما يوعد وفدي اقتراح الخبراء العلميين بشأن تواريخ عقد دورتهم القادمة •

وسيوصل وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، كسابق عهده ، تقديم دعمه الايجابي لجهود الفريق المخصص .

وأود ، سيدي الرئيس ، أن أغتنم هذه الفرصة لأعلن باسم مجموعة البلدان الاشتراكية ، تأييد الاقتراح السوفياتي بإنشاء فريق خاص من الخبراء العلميين تسند اليه مهمة تقديم توصيات بشأن هيكل ووظائف نظام للتحقق من الالتزام بأي اتفاق يمكن التوصل اليه بعدم اجراء تجارب الأسلحة النووية . وإذا قدّر لهذا الاقتراح أن ينفذ ، فإن جميع جوانب التحقق من الالتزام بالاتفاقات ذات الصلة ستعالج بطريقة هادفة . ونأمل أن تحظى هذه المبادرة بموافقة المؤتمر بالاجماع .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية على بيانه . وأعطي الكلمة الآن لممثل تشيكوسلوفاكيا .

السيد سيما (تشيكوسلوفاكيا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس آسف ان أطليل عليكم هذه الجلسة المطولة نوعا ما . ولكنني سأكون موجزا غاية الاجاز .

لقد أشار اليوم ممثل الولايات المتحدة الموقر ، السفير فريدرسدورف الى بيان السفير فيفودا في ٣٠ تموز/ يوليه بشأن البرنامج الشامل لنزع السلاح . لقد ذكر أن السفير فيفودا ، وأنا أنقل عنه ، " انتقد الوفود لبدء تحفظات على عناصر مشروع العمل داخل اللجنة المخصصة ، وحشهم على اعادة النظر في مواقفهم " . ويشعر وفدي أن هذا ليس تفسيرا دقيقا تماما لما ذكره السفير فيفودا . لقد ذكر رئيس وفد بلادي أن الولايات المتحدة ، وأنا أنقل عنه ، " أعادت على ما يظهر تقييم نهجها تجاه البرنامج الشامل لنزع السلاح وشرعت في عملية وضع أقواس حول عدد كبير من الأحكام التي سبق الاتفاق عليها " . وذكر أيضا أنه " من دواعي القلق الكبير أنه يجري التخلي الآن عن بعض الصياغات الأساسية للوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح " .

ومن المؤكد أنه ليس هناك من يتوقع أن يعمل وفد الولايات المتحدة ضد سياسات حكومته ، لكن لا شك أن وفد الولايات المتحدة يمكنه أن يحيط حكومته علما بأن التغيير في نهجها ازاء العمل الجاري بصدد وضع مشروع البرنامج الشامل لنزع السلاح - ولا شك أنه حدث هذا التغيير بالفعل - يرقى الى اعادة النظر في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح ويجعل من المستحيل على هذا المؤتمر استكمال مشروع البرنامج الشامل .

هذا هو ما كان في ذهن السفير فيفودا بدقة حين أدلى بالكلمة التي أشار اليها اليوم السيد ممثل الولايات المتحدة .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل تشيكوسلوفاكيا لبيانه . ولم يعد لدي متحدثين في قائمة اليوم . هل تريد أي وفود أخرى أخذ الكلمة ؟

كما سبق أن أعلنت لكم في بداية هذه الجلسة ، أود أن أقدم الى المؤتمر ، للاعتماد ، التوصية الواردة في الفقرة ١٧ من التقرير المرحلي لفريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية (CD/778) . ووفقا لهذه التوصية ، سوف يجتمع الفريق المخصص من ٧ الى ١٨ آذار/مارس ١٩٨٨ في جنيف .

فاذا لم يكن هناك اعتراضات ، أعتبر أن المؤتمر يعتمد توصية الفريق المخصص .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : عممت الأمانة اليوم بناء على طلبي ، وثيقة غير رسمية تحتوي على الجدول الزمني لاجتماعات المؤتمر وهيئاته الفرعية خلال الأسبوع القادم • وكما جرت العادة ، لا يتعلق الأمر هنا إلا بمواعيد ارشادية ، ويجوز تعديلها فيما بعد اذا اقتضى الأمر وفقا لمتطلبات العمل • ونظرا لأن هذا هو الأسبوع الأخير في أعمال المؤتمر ، يلزمنا الكثير من المرونة لتنظيم الاجتماعات المختلفة • فاذا لم يكن هناك أية اعتراضات ، سأعتبر أن المؤتمر يعتمد هذا الجدول الزمني •

وقد تقرر ذلك •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أود أن أذكركم بأنه كان ينبغي ، وفقا للجدول الزمني لاجتماعات هذا الأسبوع ، ان تجتمع اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية فوراً بعد هذه الجلسة العامة • ومــــع ذلك ، نظرا لأن هناك مشاورات جارية بشأن تقرير هذه اللجنة ، فان الاجتماع الذي كان مقررا عقده اليوم سوف يعقد غدا الجمعة الساعة ١٠/٠٠ صباحا في القاعة رقم ٣ •

أود أيضا أن أعلن أن اللجنة المخصصة المعنية باتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استخدام الأسلحة النووية والتهديد باستخدامها ضدها سوف تجتمع غدا الجمعة الساعة ١٥/٠٠ في قاعة المجلس •

أود أيضا أن أؤكد بصفة خاصة أننا بلغنا المهلة المحددة لكي تعتمد هيئات المؤتمر الفرعية تقاريرها الى المؤتمر بكامل هيئته • وينبغي حتما للجان التي لاتزال بصدد انهاء أعمالها أن تفعل ذلك في موعد أقصاه ما بين اليوم والاثنين القادم • ومن الجوهرى أيضا تفادي أن تنهــــي جميع اللجان أعمالها في نفس الوقت ، حيث لن يكون من الممكن اعداد جميع التقارير في وقت واحد • وسوف تعقد المشاورات الأولى ، المفتوحة لجميع الوفود ، بشأن الفقرات الفنية من التقرير الى الجمعية العامة ، غدا الساعة ١٠/٠٠ صباحا في القاعة رقم ١ ، لدراسة البندين ١ و ٧ من جدول الأعمال •

وسوف تجتمع اللجنة المخصصة لوضع برنامج شامل لنزع السلاح فوراً بعد هذه الجلسة العامة • وأود أن أشكر مرة أخرى السفير غارسيا روبليس لأنه أتاح لنا أن نكمل أعمال جلستنا العامة بعد ظهر اليوم •

وستعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء ٢٥ آب/اغسطس الساعة ١٠/٠٠ صباحا •

ورفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٠